المديرية العامة للتجارة
م ح ت ت/ق ح ت / م ت م ا د

الرباط، في 22 أكتوبر 2021

تحقيق مضاد للإغراق على واردات السجاد وغيره من الأغطية الأرضية النسيجية ذات منشأ الصين ومصر والأردن

تقرير بخصوص التحديد الأولي لوجود إغراق وتهديد بالضرر وعلاقة السببية

[AD-10.20.Tapis.CHN]
[AD-10.20.Tapis.EGY]
[AD-10.20.Tapis.JOR]

1 إجراءات التحقيق

1.1 فتح التحقيق

1. فتحت وزارة الصناعة والتجارة (الوزارة)، بتاريخ 31 دجنبر 2020، عن طريق اعلان عمومي[1] (اعلان فتح التحقيق)، تحقيقا مضادا للإغراق يتعلق بواردات السجاد وغيره من الأغطية الأرضية النسيجية المصنوعة ميكانيكيا ذات منشأ الصين ومصر والأردن، بناءً على رأي لجنة مراقبة الواردات (اللجنة)، المجتمعة بتاريخ 18 دجنبر 2020، وفقًا لمقتضيات المادة 17 من القانون رقم 09-15 المتعلق بتدابير الحماية التجارية (المشار إليه فيما يلي "بالقانون 09-15").

2. تم فتح التحقيق المشار إليه سالفا على أساس مقال مقدم طبقا لمقتضيات المادة 16 من القانون 09-15 من قبل الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة (AMITH) بتاريخ 10 دجنبر 2020 (المشار إليها فيما يلي باسم "مقدم الطلب") باسم اثنين (2) من منتجي السجاد الميكانيكي، POLYFASHIONS و ALEPTEX.

3. قامت الوزارة بدراسة هذا المقال لمعرفة مدى تناسق وكفاية المعلومات التي يتضمنها، وفقًا لأحكام المادة 24 من المرسوم رقم 645-12-2 المعتمد لتطبيق القانون رقم 09-15 (المشار إليه فيما بعد بالمرسوم 645-12-2). بعد ذلك استنتجت الوزارة أن المعطيات المقدمة، في هذا المقال، بخصوص ادعاءات وجود إغراق واردات السجاد وغيره من الأغطية الأرضية النسيجية المصنوعة ميكانيكيا، ذات منشأ الصين ومصر والأردن، ادعاءات وجود تهديد بإلحاق ضرر بالصناعة الوطنية كافية لتبرير فتح تحقيق مضاد للإغراق.

4. قام أحد المنتجين المصدرين بتقديم ملاحظة مفادها أن "المشتكيين قرروا بأنفسهم أنهم يمثلون 55٪ من الإنتاج المغربي، دون أن يدعموا ذلك ببيانات موضوعية أو رسمية. لم يتم استيفاء شروط المادة 5 من اتفاقية مكافحة الإغراق، لأن السلطات المغربية لم تتحقق من البيانات المقدمة من طرف المشتكين ".

5. جوابا على هذه الملاحظة، ينبغي توضيح أن المادة 5.2 من اتفاقية مكافحة الإغراق تنص على أن المقال يجب أن يحتوي على " المعلومات التي قد تكون متاحة بشكل معقول لدى مقدم المقال". علاوة على ذلك، وحسب المادة 5-2(i) من اتفاقية مكافحة الإغراق، فقد يكتفي المشتكون بتقديم وصف "حسب استطاعتهم" لحجم وقيمة الإنتاج المحلي للمنتج المشابه الذي يمثله المنتجون المحليون المعروفون.

6. تشير الوزارة أنه وفقًا للمادة 5.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق، يكون الشروع في التحقيق مبررًا إذا كان المقال "مدعومًا من قبل المنتجين المحليين الذين يمثل مجموع انتاجهم أكثر من 50 ٪ من إجمالي إنتاج المنتوج المشابه من قبل فرع الصناعة الوطنية الذي يعبر عن دعمه أو معارضته للطلب "، شريطة أن يمثل المنتجون المحليون الذين يؤيدون المقال صراحة ما لا يقل عن 25٪ من إجمالي إنتاج المنتوج المشابه الذي تنتجه الصناعة الوطنية.

7. في سياق التحقيق الحالي، لم يعرب أي منتج مغربي غير مقدمي المقال عن دعمه أو معارضته للمقال المقدم من طرف AMITH بالنيابة عن ALEPTEX و POLYFASHIONS . ويترتب على ذلك أن عتبة 50٪ المنصوص عليها في المادة 5.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق قد تم احترامها. علاوة على ذلك، لا توجد معلومات تناقض حقيقة أن شركتي ALEPTEX و POLYFASHIONS تمثلان أقل من 25٪ من إجمالي إنتاج المنتوج المشابه الذي تنتجه الصناعة الوطنية. وبالتالي، تعتبر الوزارة أنه قد تم استيفاء شروط المادة 5.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق.

1.2 المعلومات وجمع المعلومات والتعاون في التحقيق

8. بموجب اعلان فتح التحقيق ووفقًا لأحكام المادة 17 من القانون 09-15، أبلغت الوزارة الأطراف المعنية بفتح التحقيق المذكور ومنحتهم الفرصة للإفصاح عن وجهات نظرهم، كتابة، وطلب المشاركة في التحقيق في غضون المهلة المحددة في هذا الإعلان.

9. بعد ذلك قامت الوزارة بإبلاغ الحكومات المصرية والأردنية والصينية رسميًا، عن طريق بعثاتها الدبلوماسية بالرباط، كما تم ابلاغ المصدرين والمستوردين الذين تم تحديدهم في المقال. فيما يلي قائمة الأطراف التي تم ابلاغها:

[1] إعلان عمومي رقم 34/20 بشأن الشروع في تحقيق مكافحة الإغراق على واردات السجاد وأغطية الأرضيات الأخرى المصنوعة آليًا والتي منشؤها الصين ومصر والأردن والمنشورة في الصحف اليومية "الأخبار" طبعة رقم 2462 بتاريخ 28/12/2020 و "LES ECO» طبعة رقم 2755 بتاريخ 28/12/2020 وكذا موقع الوزارة على الإنترنت. http://www.mcinet.gov.ma/ce/antidumping/avis_antidumpig.asp بتاريخ24/12/2020.

المنتجون الوطنيون

- AMITH
- ALEPTEX
- POLYFASHIONS

مصر

- الحكومة المصرية
- EL-NEMR
- ORIENTAL WEAVERS
- PRADO EGYPT

الأردن

- الحكومة الأردنية
- AKKAD CARPET
- ARAB WEAVERS
- AYN TEXTIL COMPANY

الصين

- الحكومة الصينية
- DONGSHENG CARPET GROUP CORP
- HAIMA GROUP CORP
- HUADE CARPET CORP
- QIAN'AN HONGYE CARPET
- WEIHAI SHANHUA CARPET GROUP CORP

المستوردون

- ARABE DECOR
- COCO-CORNER
- DAR ZARBIA S.A.R.L
- DARKYN
- ELIT TAPIS
- HILA NEGOCE
- HOME STYLE SARL
- MAISON DE TAPIS
- MON DECO
- NOMADE DE TANGER
- REVETIS
- SANA UNIONS IMPORT ET EXPORT
- SHIYAKA NEGOCE
- TAYBA TRADING COMPANY
- WATEX TEXTIL

10. ونظراً للعدد الكبير من المنتجين المصدرين والمستوردين المذكورين في المقال، لجأت الوزارة إلى العمل عن طريق أخذ العينات وفقاً للمادة 9 من القانون 09 -15.

11. وبالتالي، من أجل معرفة ما إذا كان من الضروري المضي قدمًا بالعمل عن طريق أخذ العينات وتحديد تركيبة العينة، تمت دعوة منتجي / مصدري السجاد في الصين ومصر والأردن وكذلك المستوردين للتعريف بأنفسهم لدى الوزارة من خلال تقديم المعلومات المطلوبة في اعلان فتح التحقيق.

12. فيما يلي قائمة المصدرين والمستوردين الذين أبدوا رغبتهم في ادراجهم بالعينة والذين قاموا بتقديم المعلومات التي طلبت منهم:

مصر

- ORIENTAL WEAVERS
- PRADO EGYPT

الأردن

- AKKAD CARPET
- ARAB WEAVERS
- AYN TEXTIL COMPANY

المستوردين

- DARKYN
- RUGESSA

13. بعد ذلك، وضعت الوزارة قائمة الجهات المعنية المختلفة التي تم الاحتفاظ بها في العينة على النحو التالي:

مصر

- ORIENTAL WEAVERS

الأردن

- ARAB WEAVERS

المستوردون

- RUGESSA

14. بالإضافة إلى ذلك، قامت الوزارة بإرسال استمارات التحقيق للأطراف المعنية المحتفظ بها في العينة، وأتاحت لهم الوقت الكافي لإرسال إجاباتهم، وفقًا لأحكام المادة 20 من القانون09-15.

15. في هذا السياق، تلقت الوزارة طلبات لتمديد المهلة الزمنية المحددة للرد على استمارات التحقيق من طرف المستورد RUGESSA والمنتج / المصدر ARAB WEAVERS.

16. استجابت الوزارة لجميع طلبات التمديد هذه وفقًا لأحكام القانون 09-15.

17. تلقت الوزارة ردوداً على استمارات التحقيق من الجهات التالية:

المنتجون الوطنيون

- ALEPTEX
- POLYFASHIONS

المنتجون المصدرون

- ORIENTAL WEAVERS (مصر)
- ARAB WEAVERS (الأردن)

المستورد

- RUGESSA

18. بعد فتح التحقيق، تلقت الوزارة ملاحظات من الحكومة المصرية والمصدر ARAB WEAVERS والتي تمت دراستها أثناء التحقيق. ونتائج دراسة هذه الملاحظات سيتم تضمينها في هذا التقرير.

1.3 فترة التحقيق

19. تبدأ فترة التحقيق في الإغراق من فاتح يوليوز 2019 إلى 30 يونيو 2020.

20. تبدأ فترة تقييم التهديد بالضرر للصناعة الوطنية من فاتح يناير 2017 إلى 30 يونيو 2020.

2 المنتوج موضوع التحقيق والمنتوج المشابه

2.1 المنتوج موضوع التحقيق (المنتوج المعني)

21. تعرّف المادتان (2) -2 و (3) -2 من القانون 09-15 المنتوج المعني بأنه "المنتوج المستورد موضوع الاغراق".

22. المنتوج المعني هو "السجاد وأغطية الأرضيات الأخرى النسيجية المصنوعة ميكانيكيًا، سواء كانت خمل معقود أو ملفوف، منسوجة ذات أوبار أم لا، بدون ألياف مغروزة، من لباد أو غير ذلك، جاهزة أم لا، ذات منشأ الصين ومصر والأردن".

23. يستخدم المنتج المعني بشكل رئيسي كغطاء كلي أو جزئي للأرضية.

24. يتكون المنتوج المعني من ثلاثة أنواع من الخيوط: السداة واللحمة (التي تشكل المسند) والوبر. يمكن أن تكون هذه الخيوط من مواد مختلفة، لا سيما تلك المستخدمة في المسند (الجوت والقطن والبوليستر والحرير والقنب) وتلك المستخدمة لكومة السجاد (الصوف والسيزال والكتان والحرير والألياف الاصطناعية وشبه الاصطناعية).

25. يتم أيضًا تطبيق الطلاءات مثل اللاتكس ومطاط الستايرين بوتادين والبولي يوريثين على الجانب السفلي من المنتج المعني.

26. أتاحت البيانات التي تم جمعها أثناء التحقيق تحديد طبيعة وتركيب السجاد المنتج في البلدان المعنية بالتحقيق. فالسجاد الأردني يصنع من خلال عملية النسج، فهو يحتوي بشكل أساسي على الجوت والقطن في مسند ظهره، ويشمل البوليستر واللاتكس في الوبر. أما السجاد المصري، فيتم تصنيعه من خلال عملية الخصل ويحتوي على مادة البولي بروبيلين أو البوليستر أو الجوت أو القطن في ظهره. بالنسبة للوبر، يتكون أساسًا من البوليستر أو البولي بروبلين.

27. يعتمد اختيار المواد الخام المستخدمة في صنع المنتج المعني على رغبات وطلبات المستهلكين. من الممكن أيضًا خلط المواد الخام المختلفة وفقًا للاحتياجات.

28. المنتج المعني يندرج حاليًا ضمن بنود تعريفة النظام المنسق (SH) التالية: 5701.10.00.10؛ 5701.10.00.90 ؛ 5701.90.00.10 ؛ 5701.90.00.90 ؛ 5702.31.00.00 ؛ 5702.32.00.00 ؛ 5702.39.00.10 ؛ 5702.39.00.90 ؛ 5702.41.00.00 ؛ 5702.42.00.00 ؛ 5702.49.00.10 ؛ 5702.49.00.90 ؛ 5702.50.00.10 ؛ 5702.50.00.20 ؛ 5702.50.00.91 ؛ 5702.50.00.99 ؛ 5702.91.00.00 ؛ 5702.92.00.00 ؛ 5702.99.00.10 ؛ 5702.99.00.90 ؛ 5703.10.00.10 ؛ 5703.10.00.91 ؛ 5703.10.00.99 ؛ 5703.20.00.10 ؛ 5703.20.00.91 ؛ 5703.20.00.99 ؛ 5703.30.00.10 ؛ 5703.30.00.91 ؛ 5703.30.00.99 ؛ 5703.90.00.10 ؛ 5703.90.00.91 ؛ 5703.90.00.92 ؛ 5703.90.00.99 ؛ 5704.10.00.00 ؛ 5704.20.00.00 ؛ 5704.90.00.00 ؛ 5705.00.00.10 ؛ 5705.00.00.21 ؛ 5705.00.00.29 ؛ 5705.00.00.30 ؛ 5705.00.00.40 ؛ 5705.00.00.51 ؛ 5705.00.00.59 ؛ 5705.00.00.60 ؛ و 5705.00.00.90.

29. الرسوم الجمركية السارية عند استيراد المنتج المعني ومنشأه في البلدان المعنية هي كما يلي:

- الصين: تخضع واردات السجاد من الصين لرسوم جمركية بموجب نظام القانون العام بنسبة 25٪ وضريبة استيراد شبه ضريبية (TPI) بنسبة 0.25٪. منذ فاتح يناير 2020، ارتفعت الرسوم الجمركية المطبقة على واردات السجاد الصيني إلى 30٪؛
- مصر والأردن: واردات السجاد التي منشؤها مصر والأردن تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات وعلى TPI وفقاً لاتفاقية أغادير[2].

2.2 المنتوج المشابه

30. وفقًا لأحكام المادة 2 من القانون 09-15، يراد بالمنتوج المشابه "المنتوج المماثل في كل الأوجه للمنتوج المعني، وفي حالة عدم وجود هذا المنتوج المماثل، كل منتوج آخر له مميزات وثيقة الشبه بمميزات المنتوج المعني ".

[2] تم توقيع اتفاقية أغادير بين المغرب ومصر وتونس والأردن في 25 فبراير 2004 ودخلت حيز التنفيذ في 27 مارس 2007.

2.2.1 خصائص المنتوج المصنوع محلياً[3] من قبل قطاع الإنتاج الوطني

31. تتكون عملية تصنيع المنتوج المحلي من المراحل التالية:

- التصميم: يتكون من تصور التصميم وتحديد الجودة واختيار المادة الخام المناسبة وشكل السجادة حسب الغرض من المنتج.
- الإنتاج الميكانيكي: وهو صناعة السجاد بالنسج أو الخصل.
- الطلاء والتجفيف: تتكون هذه الخطوة من طلاء الجانب العكسي للمنتج المعني بالغراء من أجل تثبيت الأسلاك المجمعة، وتثبيت حجمها ومنحها خصائص مقاومة للانزلاق، وعازلة للحرارة، ومرونة عند المشي أو حتى جودة مثبطة للهب.

فيما يتعلق بالمنتجات المضفورة، يمكن أن تكون طبقة الطلاء عبارة عن طلاء عكسي أو طلاء رغوي أو طلاء ثقيل. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أيضًا تطبيق طبقة الطلاء المسبق من أجل تثبيت الوبر على طبقة الدعم.

بمجرد تطبيق الطلاء، يمر المنتج المعني فوق أسطوانة حيث يتم التجفيف والبلمرة.

- الحلاقة: يتم قص السجادة بآلة متخصصة لموازنة ارتفاع الوبر.
- اللمسة الأخيرة والقطع: يتم قص السجادة حسب الأبعاد المحددة. يمكن أيضًا إجراء التشطيبات بعد ذلك.

32. فيما يتعلق بخصائص المنتوج المحلي، فهي تختلف حسب الخصائص الكيميائية والفيزيائية والتقنية المعنية. تتوافق الخواص الكيميائية مع خيوط السداة واللحمة والأكوام المستخدمة، من ناحية، والطلاء المطبق على السجاد، من ناحية أخرى. أما بالنسبة للخصائص الفيزيائية، فهي تتعلق بأبعاد المنتج والألوان والأنماط المختارة والوزن الذي يتأثر بكمية المادة الخام المستخدمة وجودة المنتج النهائي. فيما يتعلق بالخصائص التقنية، فهي تتوافق مع طريقة التصنيع، أي الخصل أو النسج (أو الحياكة).

33. فيما يتعلق بالاستخدام، يتم استخدام السجادة المنتجة محليًا بشكل أساسي لتغطية الأرضية كليًا أو جزئيًا.

2.2.2 التشابه بين المنتوج المعني المنتوج المحليً

34. من أجل تحديد ما إذا كان المنتوج المصنوع محليًا من قبل قطاع الإنتاج الوطني (الصناعة الوطنية) يشبه المنتج المعني، قامت الوزارة بدراسة المعلومات التي تم توفيرها لها أثناء المرحلة الأولية من التحقيق فيما يتعلق بعمليات الإنتاج والخصائص التقنية والمواد الخام المستخدمة والاستخدامات النهائية.

35. وقد تبين أن المراحل الرئيسية لإنتاج السجاد المحلي أو المستورد متشابهة وهي: التصميم، التصنيع الميكانيكي، الطلاء، التجفيف، الحلاقة، اللمسة الأخيرة والقطع. كما أن المواد الخام المستخدمة متشابهة مثل خيوط الألياف الصناعية والبولي بروبيلين والبوليستر.

36. السجاد موضوع التحقيق مخصص للاستخدامات النهائية الأساسية نفسها، وهي تغطية الأرضية كليًا أو جزئيًا.

37. أفاد أحد المنتجين المُصدرين في ملاحظاته بأن السجاد المصنوع ببلده يختلف من حيث طريقة التصنيع، التركيب، الأحجام، الخيوط المستخدمة، الأقمشة، إلخ. كما أفاد بأن المنتجات ليست متشابهة حسب المادة 2.6 من اتفاقية مكافحة الإغراق.

38. من المهم التأكيد على أن عملية تصنيع المنتوج، كما هو موضح في رد المنتج المصدر المذكور، على استمارة التحقيق تتلخص في الآتي: أولاً، التصميم الذي يتكون من تحديد التصميم والشكل النهائي للحزام حسب احتياجات العملاء، ثم التخطيط الذي يتكون من تحديد المواد الخام اللازمة وتكوين الآلات حسب الحاجة. بعد ذلك، تستمر العملية في مراحل الإنتاج الميكانيكي والتخزين والتسليم في النهاية إلى العميل النهائي.

39. وفيما يتعلق بمنتج مصدر اخر، فقد قام بتأكيد، من خلال أجوبته على استمارة التحقيق، المعلومات التي قدمتها الصناعة الوطنية بشأن تشابه عملية إنتاج السجاد على الصعيد الدولي.

40. علاوة على ذلك، ووفقًا للمنتج المُصدِّر المذكور، فإن العناصر المهمة التي تحدد خصائص المنتج المعني هي بشكل أساسي استخدام خيوط معينة لإنتاج مادة معينة، وجودة الخيط وطريقة الإنتاج والمكونات المضافة إليه. وبالمثل، فإن كثافة وعدد الألوان المختارة لهما تأثير كبير على تحديد التكلفة، وبالتالي يمكن أن يختلف هذا الأخير لفئة معينة من المنتجات.

41. بالنسبة للصين، تؤكد الوزارة أن المنتجين المختارين في العينة لم يتعاونوا في التحقيق، وبالتالي، اعتمدت الوزارة على أفضل المعلومات المتاحة لتقييم التشابه بين السجاد الصيني والسجاد المنتوج محليًا.

---

[3] المصدر: بيانات الصناعة المحلية

42. بناءً على المعلومات المتاحة لها، فان الوزارة تصرفت وفقًا لمقتضيات اتفاقية مكافحة الإغراق والتشريعات الوطنية السارية وتعتبر، بشكل مؤقت، أن المنتج المعني يشبه السجادة المصنوعة محليًا.

2.2.3 التشابه بين المنتوج المعني والسجاد المنتج والمباع في مصر والأردن والصين

43. أشار أحد المنتجين المصدرين إلى أن السجاد المصدر إلى المغرب وذلك المباع في سوقه المحلية متشابه من حيث أن له نفس الخصائص التقنية ومصنوع من نفس المواد الخام مع اختلاف في الألوان أو التصميم.

44. من جهته، أشار المنتج المصدر الآخر إلى أن السجاد المصدّر للبيع في المغرب يختلف عن السجاد الذي يتم إنتاجه وبيعه في سوقه المحلية. تتعلق هذه الاختلافات بالخصائص التقنية (الوزن، الكثافة، عدد العقد /متر مربع) بالإضافة إلى الخصائص المتعلقة بطلب السوق.

45. من أجل إجراء مقارنة عادلة، عالجت الوزارة جميع التعديلات التي قدمها المصدرون وطلبت منهم إدخال أي نوع من التعديلات التي تهدف إلى عكس الاختلافات في خصائص المنتوج.

46. وبناء على اجابات المصدرين فان الوزارة تعتبر بشكل مؤقت ان السجاد المصدر للمغرب شبيه بالسجاد الذي يتم تسويقه في الدول المعنية.

3 قطاع الإنتاج الوطني (الصناعة الوطنية)

47. يتم تصنيع المنتوج المشابه في المغرب من قبل مقدم المقال الذي شكل إنتاجه من هذا المنتوج خلال عام 2019 55٪ من الإنتاج المحلي للمنتوج المشابه.

48. للتحقق من المعلومات المتعلقة بإنتاج الصناعة الوطنية، قامت الوزارة بمراسلة AMITH وغيرها من منتجي السجاد المعروفين، دون تلقي أي رد، للحصول على معلومات عن كمية السجاد التي ينتجها منتجون غير مقدمي الطلب. من المهم التأكيد على أنه باستثناء منتج واحد، فإن جميع منتجي السجاد المغاربة هم من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

49. وكذلك، في سياق التحقيق الحالي، لم يعرب أي منتج مغربي غير مقدمي المقال عن دعمه أو معارضته للطلب الذي قدمته AMITH بالنيابة عن ALEPTEX و POLYFASHIONS. تعتبر الوزارة أن عتبة الـ 50٪ المنصوص عليها في المادة 5.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق قد تم استيفاؤها بالنظر لعدم وجود معلومات تتعارض مع حقيقة أن شركتي ALEPTEX و POLYFASHIONS تمثلان أقل من 25٪ من إجمالي انتاج المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة الوطنية. وبالتالي، تعتبر الوزارة أنه تم استيفاء شروط المادة 5.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق.

50. في الختام ، تعتبر الوزارة ، بشكل مؤقت ، أن مقدم الطلب يمثل بالفعل قطاع الإنتاج الوطني بالمعنى المقصود في المادة 5 من القانون 09-15.

4 تحديد وجود الإغراق

51. تنص المادة 6 من القانون 09-15 على ما يلي: *" يشكل موضوع إغراق المنتوج المستورد الذي يقل سعره عند التصدير نحو المغرب عن قيمته العادية".*

52. وبالتالي، لتحديد وجود الإغراق من عدمه، من الضروري وجود معيارين: سعر التصدير والقيمة العادية.

53. يجب تعديل هذين المعيارين لإجراء مقارنة عادلة على النحو المنصوص عليه في المادة 9 من القانون 09-15 التي تنص على أن " يتشكل هامش إغراق منتوج معين من الفارق بين سعره عند التصدير والقيمة العادية لهذا المنتوج. ويتم تحديد هذا الهامش على أساس مقارنة عادلة بين سعر المنتوج المعني عند تصديره وقيمته العادية."

54. علاوة على ذلك، تشير المادة 8 من المرسوم 645-12-2 إلى أن *"يتم اجراء المقارنة العادلة بين سعر التصدير والقيمة العادية المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 9 من القانون رقم 09-15 ، في نفس المستوى التجاري والذي يجب أن يكون من الأفضل مرحلة الخروج من المصنع، وبالنسبة لمبيعات تمت بتواريخ متقاربة قدر الإمكان. "*

4.1 تحديد القيمة العادية

55. تنص المادة 8 من القانون 09-15 على ما يلي:

"يتم تحديد القيمة العادية المشار إليها في ... على أساس:

1- السعر المقارن المعمول به خلال العمليات التجارية العادية لمنتوج مشابه موجه للاستهلاك داخل البلد المصدر. إلا أنه، عندما يكون المنتوج في حالة عبور فقط للبلد المصدر أو في حالة عدم وجود إنتاج لهذا المنتوج أو عدم وجود سعر مقارن في نفس البلد المصدر، يمكن تحديد القيمة العادية على أساس سعر المنتوج المشابه الموجه للاستهلاك في بلد المنشأ.

2-في حالة انعدام أية مبيعات للمنتوج المشابه أثناء العمليات التجارية العادية في السوق الداخلي للبلد المصدر، أو نظرا للوضعية الخاصة لهذه السوق أو ضعف حجم المبيعات بهذا السوق، بحيث لا يمكن اعتماد هذه المبيعات مرجعا لتحديد القيمة العادية، فإن هذه القيمة العادية تحدد:

أ- على أساس السعر المقارن للمنتوج المشابه عند تصديره إلى بلد ثالث، شريطة أن تتم المبيعات عند التصدير إلى هذا البلد الثالث وفق نفس المعايير؛

ب- أو على أساس تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ يضاف إليها مبلغ يمثل تكاليف الإدارة والتسويق وتكاليف عامة وهامش ربح معقول.

56. ووفقًا لهذه الأحكام، قامت الوزارة بالنسبة للمنتجين المصدرين الذين شاركوا في التحقيق بدراسة تمثيلية مبيعاتهم المحلية من السجاد. بمعنى آخر، ما إذا كان الحجم الإجمالي للمبيعات المحلية يمثل على الأقل 5٪ من إجمالي حجم الصادرات إلى المغرب. تم إجراء هذا الاختبار بصفة عامة (على الكمية العامة) وبصفة خاصة (رمز منتج أو المرجع).

57. مكن اختبار تمثيلية المبيعات من تصنيف المنتجات إلى تلك المصدرة إلى المغرب والمباعة في السوق المحلية بكميات كافية، وتلك المصدرة إلى المغرب والمباعة في السوق المحلية بكميات غير تمثيلية وتلك المصدرة إلى المغرب وغير المباعة في السوق المحلية.

58. وفيما يتعلق بأحد المصدرين، أوضح الاختبار أن مبيعاته المحلية كانت تمثيلية خلال فترة التحقيق.

59. من ناحية أخرى، بالنسبة لمنتج مصدر آخر، كشف اختبار التمثيل أن مبيعات هذا الأخير المحلية لم تكن كافية لأغراض الحساب. في هذا الصدد، استخدمت الوزارة القيمة العادية المبنية على أساس تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ بالإضافة إلى مبلغ يمثل التكاليف الإدارية والتسويقية بالإضافة إلى التكاليف العامة بالإضافة إلى هامش الربح.

60. بالنسبة للمنتجين المصدرين الصينيين، وبما أن هؤلاء لم يقدموا إجابات تسمح بأداء الاختبارات المختلفة (بما في ذلك اختبار التمثيل)، استندت الوزارة لأغراض تحليلاتها إلى أفضل المعلومات المتاحة. وفقًا للمادة 6.8 من اتفاقية مكافحة الإغراق والمادة 24 من القانون رقم 09-15. وهكذا أخذت الوزارة بيانات المقال كمرجع لحساب القيمة العادية.

61. بعد ذلك، تحققت الوزارة مما إذا كانت المبيعات المحلية التي قام بها أي من المنتجين المصدرين تتم في سياق التجارة العادية، أي ما إذا كانت مربحة. للقيام بذلك، تم تحديد نسبة المبيعات المربحة للعملاء المستقلين في السوق المحلية، من خلال مقارنة سعر البيع في السوق المحلي الذي تمت فوترته، خاليا من الخصومات، بسعر التكلفة المبني على أساس تكلفة التصنيع يضاف اليها مبلغ يمثل المصاريف الإدارية والتسويقية والمصاريف العامة.

62. أدى اختبار الربحية إلى استنتاج مفاده أن المبيعات المحلية لهذا المنتج المصدر تمت في سياق التجارة العادية. وبالتالي، تم تحديد القيمة العادية، بالرجوع إلى المنتج، على أساس أسعار البيع المحلية للمرجع المعني.

الجدول 1: القيمة العادية من قبل المصدر

المصدرين	دولة	المتوسط المرجح للقيمة العادية	وحدة	الكمية المصدرة (م 2) (فترة الإغراق)
المصدرين الصينيين	الصين	[redacted]	يوان صيني / م 2	[redacted]
ORIENTAL WEAVERS	مصر	[redacted]	جنيه مصري / م 2	[redacted]
ARAB WEAVERS	الأردن	[redacted]	دينار / م 2	[redacted]

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

4.2 تحديد سعر التصدير

63. تنص المادة 7 من القانون 09-15 على ما يلي:

"يقصد بالسعر عند تصدير منتوج المشار إليه في المادة 6 أعلاه، السعر المدفوع فعلا أو المستحق للمنتوج المعني الذي تم بيعه للتصدير نحو المغرب. غير أنه، في حالة عدم وجود السعر المدفوع فعلا أو المستحق للمنتوج المعني الذي تم بيعه للتصدير نحو المغرب أو عندما لا يمكن اعتماد سعر التصدير بسبب وجود رابطة أو اتفاق تعويض بين المصدر والمستورد أو طرف ثالث، فإن سعر التصدير يتم تحديده:

1-على أساس السعر الذي تمت به إعادة بيع المنتوج المعني لأول مرة إلى مشتر مستقل بالمغرب؛

2-أو على أي أساس يعتبر معقولا، إذا لم تتم إعادة بيع المنتوج المعني إلى مشتر مستقل، أو لم تتم إعادة بيع هذا المنتوج على حالته عند الاستيراد."

64. بالنسبة للمنتجين المصدرين، تم تحديد أسعار التصدير على أساس السعر المدفوع بالفعل أو المستحق الدفع للمنتج المعني، كما هو مبين في المادة 7 أعلاه. وهكذا، تم تحديد متوسط الأسعار بالرجوع إلى مرحلة " خروج المصنع" للمنتج المُصدر المعني، وتم إجراء تعديلات على هذه الأسعار لجعلها في نفس المستوى التجاري.

65. بالنسبة لأحد المنتجين المُصدرين، تتعلق التعديلات بجميع التكاليف التي تنطوي عليها معاملة المبيعات من خروج المصنع إلى الزبون النهائي، ولا سيما تكلفة النقل المحلي، والنقل البحري، والتأمين، وتكاليف التخليص الجمركي. والعمولات وتكلفة الائتمان.

66. فيما يتعلق بالمصدر الآخر، أشار في أجوبته على الاستمارة الى أن مبيعاته تتم على المستوى التجاري " الخروج من المصنع " وأنها لا تتطلب أي تعديل، حيث أن زبناءه يقومون بتحصيل طلباتهم عند المصنع. وقد ركزت تبادلات الوزارة مع المصدر المذكور على التعديلات، وكرر الأخير تأكيداته مرارًا وتكرارًا.

67. من خلال تسوية الفواتير مع بيانات PORTNET[4]، تمت الإشارة إلى أن هذا المصدر يتحمل تكاليف النقل لزبنائه خلال الفترة المعنية. وبناء على ذلك، اعتمدت الوزارة تصحيحات على السعر المعروض من أجل مراعاة تكاليف النقل المتعلقة بصفقات البيع إلى السوق المغربية، التي يتحملها المصدر المذكور.

68. فيما يتعلق بالمنتجين المصدرين الصينيين، ونظراً لعدم توفر المعلومات، استندت الوزارة، لأغراض حسابات أسعار التصدير، إلى أفضل المعلومات المتاحة لديها. وبناءً على ذلك، تم تحديد سعر التصدير بالرجوع إلى إحصاءات الواردات لمكتب الصرف وإجراء تعديلات تقديرية على تكاليف النقل المحلي والدولي.

<u>الجدول 2</u>: سعر التصدير لكل مصدر

المصدرين	دولة	سعر التصدير المرجح	وحدة	الكمية المصدرة (م 2) (فترة الإغراق)
المصدرين الصينيين	الصين	[redacted]	يوان صيني / م 2	[redacted]
ORIENTAL WEAVERS	مصر	[redacted]	جنيه مصري / م 2	[redacted]
ARAB WEAVERS	الأردن	[redacted]	دينار / م 2	[redacted]

المصدر: بيانات من المصدرين ومكتب الصرف

4.3 مقارنة وهامش الإغراق

69. تنص المادة 9 من المرسوم 645-12-2 على ما يلي:

"يحدد هامش الإغراق على أساس:

أ-مقارنة بين متوسط مرجح للقيم العادية ومتوسط مرجح لأسعار كل المبيعات عند التصدير؛

---

[4] الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية "بورتنيت" هي منصة لتنفيذ إجراءات الموانئ والتجارة.
انظر: https://www.portnet.ma.

ب-مقارنة بين القيم العادية وأسعار التصدير بالنسبة لكل عملية بيع على حدة؛ أو

ت-مقارنة بين متوسط مرجح للقيم العادية وأسعار التصدير بالنسبة لكل عملية بيع عند التصدير على حدة، إذا لوحظ، بالنضر إلى تكوينها، أن أسعار التصدير تختلف اختلافا كبيرا فيما بين مختلف المشترين أو المناطق أو الفترات الزمنية وإذا قدم تفسيرا لعدم أخذ بشكل مناسب هذه الاختلافات بعين الاعتبار في حالة استخدام أساليب المقارنة المشار إليها في الفقرتين أ) وب) من هذه المادة.

يتم الحصول على هامش الإغراق بالنسبة المئوية بقسمة هامش الإغراق في المطلق على المتوسط المرجح لأسعار تصدير المنتوج المعني."

70. ولتحديد هامش الإغراق أجرت الوزارة مقارنة بالرجوع للقيمة العادية وسعر التصدير المتحصل عليه أعلاه لكل منتج مُصدر.

71. وتجدر الإشارة إلى أن المقارنة المذكورة تم إجراؤها في مرحلة "الخروج من المصنع" لكل منتج مُصدر، مع مراعاة الفروق التي تؤثر على قابلية المقارنة بين سعر التصدير والقيمة العادية.

72. وهكذا تم تحديد هامش إغراق لكل منتج مصدر على أساس متوسط هوامش الإغراق المحسوبة لكل مرجع مرجعي للمنتج مرجحًا بالكميات المصدرة لكل مرجع.

4.4 الخلاصة على وجود الإغراق

73. على ضوء ما سبق، ثبت بشكل مؤقت أن واردات السجاد ذات المنشأ المصري والمنشأ الأردني هي واردات مغرقة خلال فترة التحقيق.

74. فيما يتعلق بالسجاد المستورد من الصين، ونظراً لعدم تعاون المنتجين المصدرين الصينيين، توصلت الوزارة إلى استنتاجاتها المؤقتة على أساس أفضل المعلومات المتاحة وهي، في هذه الحالة، بيانات المقال وبيانات مكتب الصرف، وفقا لأحكام المادة 64 من المرسوم 645-12-2.

75. في الختام، تؤكد الوزارة بشكل مؤقت وجود إغراق لواردات السجاد ذات المنشأ الصيني والمصري والأردني.

76. في ما يلي هوامش الإغراق، المحددة مؤقتًا:

<u>الجدول 3</u>: هوامش الإغراق من قبل المصدر

مصدر	هامش الإغراق
منتجي الصين المصدرة	٪144
ORIENTAL WEAVERS	٪13
مصدرون آخرون من مصر	٪13
ARAB WEAVERS	٪9
المصدرون الآخرون من الأردن	٪9

5 تحديد وجود الضرر

5.1 التقييم التراكمي لتأثيرات الواردات المعنية

77. قبل الشروع في تحليل الضرر الذي لحق بالصناعة الوطنية وفقًا لأحكام المادة 13 من القانون رقم 09-15، درست الوزارة مدى استيفاء شروط التقييم التراكمي لآثار الواردات ذات منشأ البلدان المعنية، وفقا للمادة 3-3 من اتفاقية مكافحة الإغراق وأحكام المادة 19 من المرسوم رقم 645-12-2 التي تنص على ما يلي:

"إذا كان التحقيق يشمل في آن واحد واردات منتوج ما صادرة من أكثر من بلد، يمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالتجارة الخارجية أن تقوم بتقييم تراكمي لأثار هذه الواردات على ضوء شروط المنافسة بين واردات المنتوج المعني من مختلف هذه المصادر وشروط المنافسة بين المنتوج المستورد والمنتوج الوطني المشابه".

78. وتجدر الإشارة مسبقًا إلى أن هامش الإغراق المحدد، فيما يتعلق بكل بلد على حدة، أعلى بكثير من مستوى الحد الأدنى البالغ 2٪. وبالمثل، فإن حجم الواردات الناشئة في كل بلد من البلدان المعنية لا يُستهان به طالما أن حصصها في إجمالي الواردات لفترة حساب الإغراق أعلى من العتبة المحددة للواردات ذات منشأ البلدان النامية، أو 4٪.

79. فيما يتعلق بشروط المنافسة بين المنتجات المستوردة نفسها وبين المنتج المستورد والمنتج المحلي المشابه، أظهر فحص بيانات التحقيق ما يلي:

أ) السجاد المستورد من الأردن ومصر له نفس الخصائص التقنية والفيزيائية ويستخدم نفس أنواع المواد الخام (انظر القسم 2.1). وبحسب البيانات المتوفرة للوزارة، السجاد ذات منشأ الصين ينتج ايضا بنفس الطريقة ويستخدم نفس الألياف الاصطناعية للسجاد الأردني والمصري. وبالتالي فإن السجاد من البلدان الثلاثة يشترك في الخصائص التقنية والفيزيائية؛

ب) السجاد الذي تنتجه وتبيعه الصناعة المحلية وذلك المستورد من الصين ومصر والأردن يشتركان في خصائص مادية وتقنية مماثلة للسجاد المنتج محليًا (انظر القسم 2.2.2)؛

ت) ازدادت كميات الواردات من السجاد الميكانيكي من الصين ومصر والأردن بشكل مطرد خلال فترة تحليل الضرر؛

ث) في إجمالي الواردات المعنية، فإن البلدان الثلاثة المعنية لها ترجيح متطابق تقريبًا بحيث لا يهيمن أي بلد على الاخر[5]؛

ج) يتم بيع السجاد الميكانيكي في المغرب، سواء كان مستوردًا أو منتجًا محليًا، لفئات مماثلة من العملاء النهائيين مع استخدام نفس قنوات التوزيع؛

ح) تقع أسعار استيراد وحدات السجاد الميكانيكي ذات منشأ البلدان المعنية عند مستويات متشابهة، خلال فترة التحليل، مع بعضها البعض ومقارنة بالأسعار المطبقة من طرف الصناعة الوطنية.

80. وعلى ضوء ما تقدم، ترى الوزارة أن هناك منافسة بين الواردات ذات منشأ البلدان المعنية بالتحقيق فيما بينها وبين المنتج المشابه للمنتج محلياً.

81. على ضوء ما تقدم، تعتبر الوزارة أن المعايير المنصوص عليها في المادة 19 من المرسوم رقم 645-12-2 مستوفاة وتعتبر، بشكل مؤقت ، أنه يمكنها إجراء تقييم تراكمي لتحليل الضرر والعلاقة السببية.

5.2 تحليل الضرر

5.2.1 تطور حجم الواردات المغرقة

5.2.1.1 تطور حجم الواردات بصفة مطلقة

الجدول 4: احجام استيراد السجاد الميكانيكي

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
مصر (م 2)	**361 046**	**571 230**	**907 869**	**516 460**	**381 068**
تطور (٪)	-	٪58	٪59	-	-26%
الأردن (م 2)	**108 170**	**321 579**	**710 680**	**383 141**	**201 389**
تطور (٪)	-	٪197	٪121	-	-47%
الصين (م 2)	**534 093**	**677 457**	**740 621**	**362 656**	**282 921**
تطور (٪)	-	٪27	٪9	-	-22%
المجموع (البلدان المعنية) (م 2)	**1 003 308**	**1 570 266**	**2 359 170**	**1 262،258**	**865 378**

[5]على سبيل المثال، في عام 2019، كان حجم الواردات من المنتجات المعنية 31٪ من الصين و 38٪ من مصر و 30٪ من الأردن. بالنسبة للنصف الأول من عام 2020 ، كانت هذه النسب حوالي 33٪ و 44٪ و 23٪ على التوالي.

تطور (٪)	-	٪57	٪50	-	-31%
مجموع الدول الأخرى	**8 542 892**	**6 561 589**	**5 748 982**	**3 003 575**	**1 844 932**
تطور (٪)	-	-23%	-12%		-39%
مجموع	**9 546 200**	**8 131 855**	**8108152**	**4 265 833**	**2 710 310**
تطور (٪)		-15%	٪0		-36%

المصدر: بيانات من مكتب الصرف[6]

82. بشكل عام، أظهرت الواردات ذات منشأ البلدان المعنية بالتحقيق تحركات إيجابية خلال الفترة 2017-2019 بزيادة قدرها 57٪ بين 2017 و2018، و50٪ لعام 2019 مقارنة بعام 2018. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ انخفاض بنسبة 31٪ خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول من عام 2019.

83. بعد نشر عناصر فتح التحقيق، أشار أحد المنتجين المصدرين في تعليقاته إلى أن نصيبه من أحجام الواردات لا يزال منخفضًا للغاية مقارنة بالدول الأخرى وأن الزيادة في وارداته مرتبطة بالطلب ونتيجة للمنافسة العادلة. بعد ذلك، أشار إلى أن الواردات مرتبطة أيضًا بحقيقة أن الصناعة الوطنية غير قادرة على تلبية الطلب من حيث الكمية والجودة.

84. وفي هذا الصدد، تؤكد الوزارة أن واردات السجاد الميكانيكي ارتفعت بنسبة 58٪ لمصر، و 197٪ للأردن، و 27٪ للصين بين عامي 2017 و 2018. واستمرت هاته الزيادة خلال الفترة 2018-2019 بارتفاع 59٪ لمصر و 121٪ للأردن و 9٪ للصين. في المقابل، شهد النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 انخفاضًا بنسبة 26٪ و 47٪ و 22٪ على التوالي لمصر والأردن والصين.

85. وبالمثل، يوضح تحليل التباين في الواردات من البلدان الأخرى انخفاضا خلال الفترة التي تم تحليلها. وبالتالي، تم تسجيل انخفاض بنسبة 23٪ و 12٪ على التوالي للفترتين 2017-2018 و 2018-2019. أخيرًا، واصلت الواردات من الدول الأخرى انخفاضها، مسجلة هبوطا بنسبة 39٪ في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول من عام 2019. بمعنى آخر، زادت الواردات من البلدان المعنية بينما انخفضت الواردات من البلدان الأخرى.

86. ومع ذلك، فان الإشارة الى اعتبار الزيادة في الواردات من البلدان المعنية بالتحقيق ناتجة عن تفوقها من حيث الجودة أو بسبب عدم قدرة الصناعة الوطنية على تلبية الطلب المحلي لا أهمية لها في تحليل الضرر. حيث أن المادة 3.2 من اتفاقية مكافحة الإغراق تتطلب فحص ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في واردات الإغراق، سواء بصفة مطلقة أو فيما يتعلق بالإنتاج أو الاستهلاك الوطني، وهو ما أكده تحليل هذه الفقرة ومن خلال التعليقات الواردة أعلاه من الأطراف المعنية.

87. فيما يتعلق بالتعليقات التي أشارت إلى المستوى الضئيل أو الضعيف لحصة الواردات من الأردن في إجمالي الواردات، تشير الوزارة إلى أنه وانطلاقا مما تبين أعلاه أن حصة الواردات من الأردن -والدول الأخرى الخاضعة لهذا التحقيق في إجمالي الواردات تفوق عتبة 3٪ (الحد الذي من خلاله تعتبر الواردات ضئيلة أو ضعيفة). وعليه تعتبر الوزارة أن هذه الملاحظة غير دقيقة بالنسبة لاحتياجات التحقيق.

5.2.1.2 تطور حجم الواردات المغرقة مقارنة بالإنتاج المحلي والاستهلاك

88. شهد الاستهلاك الوطني للسجاد الميكانيكي انخفاضًا بنسبة 7٪ بين عامي 2017 و 2018 ، ثم زيادة بنسبة 7٪ بين عامي 2018 و 2019. وفي النصف الأول من عام 2020 ، انخفض الاستهلاك المذكور بنسبة 46٪ مقارنة بالمستوى المسجل خلال النصف الأول من العام 2019.

89. تظهر هذه البيانات أن الاستهلاك الوطني استأنف حركته التصاعدية في عام 2019 ، على الرغم من توقف هذا الانتعاش في عام 2020 ، بالنظر إلى الوضع الخاص للسوق الوطني المرتبط بوباء كوفيد-19.

90. وفي السياق ذاته، أشارت الصناعة الوطنية في اجوبتها على استمارات التحقيق إلى أنها اضطرت لإغلاق وحداتها لتصنيع السجاد الميكانيكي في عام 2020. حيث انعكست هذه البيانات على جزء من مكونات حساب الاستهلاك الوطني، مع انخفاض في الاستهلاك المذكور لعام 2020.

91. وبالمثل، لوحظ أن المصدرين عانوا كذلك، نتيجة وباء كوفيد-19 ، من صعوبات في الإنتاج والتصدير للمنتج المعني إلى السوق المغربية خلال عام 2020 وهذا ، كما يتضح من بيانات الاستيراد. هذه نتيجة لتدهور مستوى الاستهلاك الوطني بسبب كوفيد-19.

[6]معدل التحويل: 1 كجم = 1.57 م 2 للأردن و 1.41 م 2 لمصر ؛ أو 1 كجم = 1.1 م 2 (للواردات من الصين). بالنسبة لمصر والأردن ، تم تحديد معدل التحويل من بيانات المصدرين المستخرجة من الردود على استمارات التحقيق. بالنسبة للصين ، وفي غياب التعاون ، استخدمت الوزارة معدل التحويل المشار إليه في المقال كأفضل المعلومات المتاحة.

92. بالإضافة إلى ذلك، يظهر تحليل حصة الواردات بالنسبة للاستهلاك الوطني زيادة مستمرة، حيث زادت هذه الحصة خلال الفترة 2017-2019، بنسبة 69٪ بين عامي 2017 و2018، ثم بنسبة 41٪ بين عامي 2018 و 2019. أخيرًا، زادت الواردات حصتها من الاستهلاك الوطني بنسبة 27٪ للنصف الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

93. وبالمثل، يُظهر تحليل حصة الواردات في إنتاج الصناعة الوطنية زيادة في هذا المؤشر طوال الفترة التي تم تحليلها. وبالتالي، نلاحظ في الفترتين 2017-2018 و 2018-2019 اتجاهًا تصاعديًا بنسبة 31٪ و 56٪ على التوالي. أخيرًا، استمرت هاته الحصة في الارتفاع بزيادة قدرها 14٪ للنصف الأول من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول من عام 2019.

94. وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب الوضع الخاص لعام 2020، شهدت الواردات والإنتاج المحلي انخفاضًا متزامنًا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج المحلي شهد انخفاضًا أكبر من انخفاض الواردات.

<u>الجدول 5:</u> الواردات المغرقة مقارنة مع الإنتاج والاستهلاك المحليين

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
الواردات (البلدان المعنية) (م 2)	**1 003 308**	**1 570 266**	**2 359 170**	**1 262 258**	**865 378**
الإنتاج (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
الاستهلاك الوطني (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	93	99	100	54
تطور (٪)	-	-7%	٪7	-	-46%
الواردات (البلدان المعنية) بالنسبة للإنتاج الوطني (٪)	**[74-44]**	**[93-63]**	**[140-110]**	**[147-117]**	**[165-135]**
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	131	210	100	114
تطور (٪)		٪31	٪56		٪14
الواردات (البلدان المعنية) بالنسبة للاستهلاك الوطني (٪)	**[16-0]**	**[16-6]**	**[28-12]**	**[28-12]**	**[34-18]**
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	169	238	100	127
تطور (٪)	-	٪69	٪41	-	٪27

المصدر: بيانات من مكتب الصرف والصناعة الوطنية

5.2.2 تأثير الواردات المغرقة على أسعار السجاد المنتج محلياً

5.2.2.1 تخفيض الاسعار

95. من أجل تقييم تخفيض الاسعار، شرعت الوزارة في المقارنة، للفترة 2017 -النصف الأول من 2020، للمتوسط المرجح لأسعار البيع الذي تمارسه الصناعة الوطنية فيما يتعلق بالمشترين المستقلين في السوق المغربي والمتوسط المرجح لأسعار بيع السجاد المستورد التي يطبقها المستوردون في السوق المحلي للمشترين المستقلين.

96. تم أخذ متوسط أسعار البيع المرجح للصناعة الوطنية في مرحلة الخروج من المصنع بينما تم أخذ أسعار البيع التي يتقاضاها المستوردون في مرحلة التخليص الجمركي بالإضافة إلى مصاريف المناولة للأردن ومصر ومصاريف المناولة والرسوم الجمركية للصين.

97. تقييم تخفيض السعر على مدى فترة الضرر هو كما يلي:

- بناءً على بيانات الواردات المصرية، تم تحديد تخفيض السعر بنسبة 79٪ و45٪ و22٪ على التوالي في 2017 و2018 و2019. من ناحية أخرى، تبين عدم وجود تخفيض السعر في النصف الأول من عام 2020 بسبب ارتفاع أسعار الواردات من الدولة المذكورة.

الجدول 6 تخفيض الاسعار -مصر

مصر	2017	2018	2019	النصف الأول 2020
سعر الوحدة مرحلة التخليص الجمركي	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
سعر الصناعة الوطنية	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
معدل التخفيض	٪79	٪45	٪22	-2%

المصدر: بيانات من مكتب الصرف والصناعة الوطنية

- كشف تقييم تخفيضات الاسعار للأردن عن تخفيض خلال عام 2017 بنسبة 16٪، وغياب لهذا التخفيض خلال المدة المدروسة للضرر.

الجدول 7 تخفيض الاسعار -الاردن

الأردن	2017	2018	2019	النصف الأول 2020
سعر الوحدة مرحلة التخليص الجمركي	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
سعر الصناعة الوطنية	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
معدل التخفيض	٪16	-10%	-19%	-29%

المصدر: بيانات مكتب الصرف والصناعة الوطنية

- في حالة الصين، وخلال فترة التحقيق، سجلت أسعار الواردات ذات منشأ الصين مستوى أقل نسبيًا، مما أدى إلى حدوث تخفيض كبير في الأسعار خلال فترة الضرر المعتبرة، على النحو التالي:

الجدول 8 تخفيض الاسعار -الصين

الصين	2017	2018	2019	النصف الأول 2020
سعر الوحدة مرحلة التخليص الجمركي	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
سعر الصناعة الوطنية	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
معدل التخفيض	٪37	٪31	٪23	٪22

المصدر: بيانات من مكتب الصرف

5.2.2.2 انخفاض أسعار بيع السجاد المنتج محلياً

98. بناءً على البيانات الواردة في الجدول التالي، انخفض متوسط أسعار الوحدات لصناعة السجاد الميكانيكي المحلي خلال الفترة من 2017 إلى 2018 بنسبة 5٪. ثم شهدت هذه الأسعار ركودًا نسبيًا في عام 2019 مقارنة بعام 2018. وفيما يتعلق بالنصف الأول من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، استأنفت الأسعار اتجاهها التنازلي بانخفاض بنسبة 4٪.

99. أبرزت التعليقات التي وردت حقيقة أن أسعار الواردات من البلدان المعنية بالتحقيق انخفضت بينما ارتفعت أسعار الواردات. لذلك، وبحسب هاته التعليقات، لا توجد علاقة بين أسعار الواردات وأسعار الصناعة الوطنية.

100. وردا على ذلك، تؤكد الوزارة أن أسعار الواردات ارتفعت بنسبة 13٪ في 2018 مقارنة بعام 2017. واستمر الاتجاه التصاعدي بين 2018 و2019 بزيادة قدرها 12٪. وبالمثل، شهدت هذه الأسعار انخفاضًا بنسبة 18٪ للنصف الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

101. ومع ذلك، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الواردات من البلدان الخاضعة لهذا التحقيق، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأسعار بصفة مطلقة تظل أقل بكثير ليس فقط من أسعار الواردات من الدول الأخرى، ولكن أيضًا الأسعار التي تمارسها الصناعة الوطنية كما هو مبين في الجدول أدناه (انظر أيضًا تحليل تخفيض الاسعار).

102. بالإضافة إلى ذلك، من المهم ملاحظة أنه وفقا للبيانات التي تم جمعها من الصناعة الوطنية، تبين أن مستويات الأسعار التي تمارسها هاته الأخيرة تمليها مستويات أسعار السجاد الميكانيكي المباع في السوق، والتي تتأثر إلى حد كبير بأسعار الواردات، والتي تتمتع بحصة سوقية كبيرة.

103. وبالتالي، فإن تأثير الواردات على نمط الأسعار المطبقة في السوق المحلية سيزداد تماشياً مع زيادة الحصة السوقية لهذه الواردات.

104. على ضوء ما ورد أعلاه وكذا الزيادة الملحوظة في واردات الإغراق في المطلق أو نسبيا مقارنة بالإنتاج الوطني، فإن زيادة أحجام السجاد الميكانيكي المستورد موضوع إغراق سيعقد مأمورية الصناعة الوطنية في رفع أسعارها عند مستوى يتيح تغطية التكاليف الناتجة عن نشاطها. وسيؤدي مثل هذا الوضع إلى خسارة حصتها في السوق لصالح الواردات المغرقة.

105. باختصار، يمكن تفسير الانخفاض الملحوظ في أسعار الصناعة الوطنية بالضغط الذي تمارسه الواردات من البلدان الخاضعة لهذا التحقيق على أسعار الصناعة الوطنية.

الجدول 9 أسعار السجاد الميكانيكي

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
متوسط أسعار CAF من البلدان المعنية (درهم مغربي / م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	113	126	100	82
تطور (٪)	-	٪13	٪12	-	-18%
متوسط أسعار CAF في البلدان الأخرى (درهم مغربي / م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	110	123	100	97
تطور (٪)	-	٪10	٪11	-	-3%
متوسط سعر الوحدة (الصناعة الوطنية) (درهم مغربي / م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	95	95	100	96
تطور (٪)		-5%	٪0		-4%

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.2.3 منع ارتفاع الأسعار

106. مكن فحص بيانات التحقيق، بشكل عام، من ملاحظة أن العلاقة بين متوسط تكلفة الإنتاج ومتوسط سعر البيع للمنتوج الذي تنتجه الصناعة الوطنية كانت مستقرة نسبيًا على مدار الفترة المذكورة. ومع ذلك، كانت تكاليف الإنتاج دائمًا أعلى من أسعار بيع الصناعة الوطنية. في الواقع، حتى مع انخفاض أسعار الإنتاج خلال الفترة 2017-2019، كانت الصناعة الوطنية، في معظم السنوات التي تم تحليلها، تعمل دائمًا بهوامش سلبية.

107. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو موضح أعلاه، أظهرت بيانات التحقيق أنه خلال فترة التحقيق، تميزت أسعار مبيعات الصناعة الوطنية بانخفاض مستمر، مما يدل على وجود ضغوط في السوق تمارسها الأسعار المنخفضة للواردات على الأسعار الوطنية، مما يمنع ارتفاع الأسعار ويؤدي إلى انخفاض كبير في الهوامش.

108. فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، أشارت التعليقات إلى أن انخفاض أسعار الصناعة الوطنية يتزامن مع انخفاض تكلفة الإنتاج. عند الاخذ بعين الاعتبار هذا التعليق، تجدر الإشارة، إلى أن الصناعة الوطنية، في معظم السنوات التي تم النظر فيها، حققت هوامش سلبية. وبالتالي، فإن انخفاض أسعارها وفقًا لتخفيض تكاليف الإنتاج لن يكون منطقيًا اقتصاديًا طالما أن الشركات المعنية لا تنجح في تحصيل هوامش إيجابية تسمح لها بالحفاظ على استدامتها. بالإضافة إلى ذلك، في السياق الحالي للوباء الذي تسبب في زيادة أسعار المدخلات على المستوى الدولي، فإن الصناعة الوطنية تخاطر بمزيد من التفاقم لوضعها.

109. كخلاصة، إن الانخفاض في تكاليف الإنتاج، الذي كان ينبغي أن يمكّن الصناعة الوطنية من تحسين وضعها، لم يمكّنها سوى من مواجهة المنافسة المتزايدة دون السماح لها بتحقيق أرباح تدفع تكاليف الاستثمارات التي تم القيام بها.

الجدول 10 تكلفة الإنتاج وسعر البيع للسجاد الميكانيكي

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
تكلفة الإنتاج (الصناعة الوطنية) (درهم مغربي / م 2)	■	■	■	■	■
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	94	90	100	111
تطور (٪)		-6%	-5%		٪11
متوسط سعر بيع الوحدة في السوق المحلي (صناعة وطنية) (درهم مغربي / م 2)	■	■	■	■	■
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	95	95	100	96
تطور (٪)		-5%	٪0		-4%
هامش الوحدة (درهم مغربي / م 2)	■	■	■	■	■
بالمؤشرات (2017 = 100)	(100)	(60)	75	100	(1475)
تطور (٪)		٪40	٪224		-1575%
تكلفة الإنتاج / سعر البيع (٪)	■	■	■	■	■
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	99	94	100	115
تطور (٪)		-1%	٪5-		٪15

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.2.4 استنتاج حول تأثيرات أسعار الاستيراد على أسعار السجاد المنتج محلياً

110. يشير تحليل تخفيض السعر خلال فترة الضرر التي تم النظر فيها، إلى أن أسعار الواردات من الصين كانت أقل بكثير من أسعار الصناعة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تم العثور على تخفيضات للأسعار خلال عامي 2017 و2018 و2019 لمصر، وفي عام 2017 بالنسبة للأردن.

111. من المهم ملاحظة أن غياب التخفيضات لا يعني، أن أسعار استيراد المنتوجات موضوع التحقيق لم تكن لتسبب الضرر. هذا مرده الى إن الأسعار التي يطبقها المنتج المحلي هي نتيجة لكساد حاد في الأسعار بسبب انخفاض أسعار الواردات المغرقة.

112. ومع ذلك، وفقًا لبيانات الصناعة الوطنية، انخفضت الربحية بشكل كبير، مما يتطلب زيادة محتملة في أسعار البيع المستقبلية من أجل استئنافها. في هذا الصدد، هناك تزامن واضح بين هذه الزيادة في أسعار الصناعة الوطنية والارتفاع المستقبلي في مؤشر تخفيض الاسعار.

113. بناءً على البيانات السابقة، انخفض متوسط أسعار الوحدات للصناعة الوطنية خلال الفترة من 2017 إلى 2018 مع ركود نسبي في عام 2019 مقارنة بعام 2018، مما يعني ضغوطًا من الواردات منخفضة السعر على أسعار الصناعة الوطنية، مع منع حدوث الزيادات في الأخير.

114. إجمالا، لقد استنتجت الوزارة أن الواردات كان لها تأثير على الأسعار.

5.2.3 تأثير الواردات المغرقة على حالة الصناعة الوطنية للسجاد

115. وفقًا لمتطلبات الفصل 18 من المرسوم رقم 645-12-2 المعتمد لتطبيق القانون رقم 09-15 المتعلق بإجراءات الحماية التجارية ، والذي ينص على ما يلي:

"تشمل دراسة تأثير واردات المنتوج المعني على قطاع الإنتاج الوطني تقييما لكل العوامل والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة التي تؤثر على وضعية هذا القطاع خصوصا:

أ-التراجع الفعلي والمحتمل للمبيعات والأرباح والإنتاج والحصة من السوق والإنتاجية، وعائدات الاستثمار واستعمال القدرة الإنتاجية؛

ب-التأثير الفعلي أو المحتمل على الأسعار الداخلية؛

ج-أهمية هامش الإغراق؛ و

د-الآثار السلبية الفعلية أو المحتملة على السيولة والمخزون والتشغيل والأجور والنمو والقدرة على التمويل وإعادة الاستثمار.

لا يشكل واحدا أو أكثر من هذه العوامل بالضرورة أساسا لحكم قاطع."

116. أجرت الوزارة، بناءً على البيانات التي تم جمعها من لدن الصناعة الوطنية، دراسة لتطور جميع العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على حالة الصناعة الوطنية خلال فترة التحقيق، وذلك من عام 2017 إلى النصف الأول من عام 2020.

5.2.3.1 الإنتاج

117. لقد سجل إنتاج الصناعة الوطنية من السجاد الميكانيكي زيادة بنسبة 20٪ بين عامي 2017 و2018. من ناحية أخرى، شهد هذا الإنتاج تراجعا بين عامي 2018 و2019 بنسبة 6٪ وانخفاضًا بنسبة 40٪ بين النصف الأول من 2019 و2020.

118. جاء في ملاحظات الأردن ومصر أن الإنتاج زاد خلال الفترة التي تم تحليلها. مع ذلك، فإن التحليل أعلاه لهذا العنصر يظهر عكس ذلك، حيث انخفض بين عامي 2018 و2019 وفي النصف الأول من عام 2019 مقارنةً بعام 2020.

119. يُظهر تحليل بيانات الصناعة الوطنية انخفاضًا عامًا في إنتاجها من عام 2019، مع تدهور ملحوظ في حصتها من الإنتاج في الاستهلاك (انظر الجدول 5).

الجدول 11 انتاج السجاد الميكانيكي

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
الإنتاج (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	120	112	100	60
تطور (٪)	-	٪20	-6%	-	-40%

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.2 القدرة الإنتاجية ومعدل استغلالها

120. كانت الطاقة الإنتاجية مستقرة خلال مدة التحقيق، حيث بلغت [redacted] م 2 بين عامي 2017 و2019.

121. سجل معدل استخدام هذه القدرة حركة تصاعدية بنسبة 20٪ لعام 2019 مقارنة بعام 2018. ثم انخفض هذا الاستخدام بشكل هامشي بنسبة 6٪ خلال 2019 مقارنة بعام 2018. وأخيرًا، خلال النصف الأول من عام 2020، عرف استخدام القدرة انخفاضا بنسبة 40٪ مقارنة بمستواه في النصف الأول من عام 2019.

122. تمت الاشارة في الملاحظات أن معدل استخدام الطاقة الإنتاجية قد زاد خلال فترة الفحص. ومع ذلك، فإن تحليل البيانات لا يكشف فقط عن انخفاض في الاستخدام قرب نهاية الفترة التي تم تحليلها، ولكن أيضًا عن نقص كبير في استخدام الطاقة الإنتاجية، حيث تتجاوز المعدلات بالكاد 50٪. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الصناعة المحلية، خلال زيارات نظمتها الوزارة، إلى أن أجهزتها تتطلب أقصى قدر من الاستخدام لتلافي الأعباء الناجمة عن قلة استخدامها.

الجدول 12 معدل استخدام الطاقة الإنتاجية والقدرة للصناعة الوطنية

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
الطاقة الإنتاجية (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
في المؤشرات (2017 = 100)	100	100	100	100	100
تطور (٪)	-	٪0	٪0	-	٪0
معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (٪)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]

في المؤشرات (2017 = 100)	100	120	112	100	60
تطور (٪)	-	٪20	-6%	-	-40%

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.3 العمالة والإنتاجية

123. ارتفع مستوى التوظيف في الصناعة الوطنية بنسبة 2٪ بين عامي 2017 و2019، مما يشير إلى تحسن في الكفاءة حيث زاد حجم الإنتاج بنسبة 12٪ خلال نفس الفترة.

124. أظهرت إنتاجية العمل، المقاسة بالنسبة للإنتاج (م 2) لكل موظف وفي السنة، خلال الفترة المذكورة (2017-2019)، زيادة بنسبة 10٪ مقارنة بعام 2017، وهو ما يتوافق مع استقرار التوظيف خلال الفترة المذكورة. بالتوازي مع زيادة الإنتاج بنسبة 12٪.

125. انخفضت الإنتاجية في عام 2020 مقارنة بعام 2019 بنحو 40٪. يعكس هذا التغيير الانخفاض في النشاط المسجل خلال هذه الفترة.

126. وقد تلقت الوزارة تعليقات تفيد بأن التوظيف في الصناعة الوطنية مستقر وأن الإنتاجية والأجور في الحقيقة قد عرفتا تحسنا.

127. وتجدر الإشارة الى أنه في هذا السياق، أظهرت دراسة معطيات التحقيق أن إنتاجية الصناعة الوطنية انخفضت بشكل واضح خلال النصف الأول من عام 2019 وعام 2020، حيث أظهرت انخفاضًا بنسبة 40٪. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذا الأداء الضعيف في الإنتاجية مرتبط إلى حد ما بانخفاض مستوى الإنتاج، الذي لوحظ أولاً في عام 2019، ثم بشكل أكثر أهمية في عام 2020.

الجدول 13 العمالة والإنتاجية للصناعة الوطنية

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
عدد الموظفين (الإنتاج والمبيعات)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	100	101	100	101
تطور (٪)		٪2	٪2		٪1
عدد الموظفين (الإنتاج)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	100	101	100	101
تطور		٪0	٪2		٪1
الإنتاجية (م 2 / الموظف)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	120	110	100	60
تطور (٪)		٪20	-8%		-40%
حجم المبيعات المحلية للعملاء المحليين غير المرتبطين (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	115	134	100	57
تطور (٪)		٪15	٪17		-43%

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.4 حجم المبيعات وحصة السوق

128. تشير البيانات الخاصة بأحجام المبيعات إلى زيادة خلال الفترة 2017-2019. وبذلك ارتفع حجم المبيعات بنسبة 15٪ بين عامي 2017 و2018، ثم بنسبة 17٪ بين عامي 2018 و2019. ومن ناحية أخرى، سجل النصف الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 انخفاضًا بنسبة 43٪ من مبيعات السجاد الميكانيكي.

129. في هذا الصدد، تشير التعليقات الواردة إلى زيادة في مبيعات الصناعة الوطنية طوال الفترة التي تم تحليلها. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن مبيعات الصناعة المحلية عرفت نموا بوتيرة أبطأ من نمو الواردات بالإضافة إلى ذلك، حتى مع الانخفاض العام في النشاط الملحوظ في عام 2020، عرفت المبيعات تدهورا أكبر مقارنة بالواردات.

130. خلال الفترة المذكورة، حققت الصناعة الوطنية زيادة بنسبة 40٪ في نسبة الحصة السوقية، من [redacted] ٪ في عام 2017 إلى [redacted] ٪ في عام 2019 بزيادة قدرها 6٪ بين النصف الأول من عام 2019 وعام 2020.

131. وتعكس هذه الزيادة حقيقة أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في الاستهلاك، إلا أن الصناعة الوطنية لم تستطع الاستفادة إلا جزئياً، بسبب ارتفاع استهلاك المنتجات المستوردة. وتجدر الإشارة إلى أن الحصة السوقية للواردات من الدول المعنية ارتفعت من [redacted]٪ إلى [redacted]٪ خلال نفس الفترة، أي بزيادة قدرها 132٪.

الجدول 14 المبيعات وحصص السوق من الصناعة الوطنية

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
المبيعات (السوق المحلي) (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	115	134	100	57
تطور (٪)	-	٪15	٪17	-	-43%
الحصة السوقية للصناعة المحلية في الاستهلاك المحلي (٪)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	125	138	100	106
تطور (٪)		٪25	٪10		٪6

المصدر: بيانات من مكتب الصرف والصناعة الوطنية

5.2.3.5 المخزون

132. تُظهر البيانات المتعلقة بمستويات المخزون في نهاية كل سنة من الفترة التي تم تحليلها زيادة في تراكم مخزونات السجاد الميكانيكية بنسبة 16٪. ومع ذلك، في نهاية عام 2019، سجلت المخزونات المحتفظ بها من هذا المنتج انخفاضًا بنسبة 61٪ مقارنة بعام 2018. وبالمثل، انخفضت المخزونات النهائية للنصف الأول من عام 2020 بنسبة 60٪ مقارنة بالمخزونات النهائية للنصف الأول من عام 2019. هذا الانخفاض في المخزون هو نتيجة للانخفاض الحاد في الإنتاج في عام 2020 ولا يعكس بأي حال من الأحوال تحسنًا في تدفق البضائع إلى السوق.

الجدول 15مستويات المخزون

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
المخزون (نهاية العام) (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	116	45	100	40
تطور (٪)	-	٪16	-61%	-	-60%

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.6 العوامل المؤثرة في الأسعار المحلية

133. انخفضت أسعار بيع المنتجين بشكل كبير، بنسبة 5٪ بين عامي 2017 و2019، وبنسبة 4٪ خلال الفصلين الأول من 2019 و2020. ما يعني أن الانخفاض الواضح في الأسعار التي يطبقها المنتج الوطني يرجع إلى مواءمته انخفاض أسعار السجاد المستورد والحفاظ على حصص السوق التي أصبحت منخفضة بشكل متزايد خلال الفترة المدروسة بالمقارنة مع حصص السوق من الواردات من البلدان المعنية.

الجدول 16سعر بيع الصناعة الوطنية

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
سعر البيع للعملاء المحليين غير المرتبطين (درهم مغربي / م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	95	95	100	96
تطور (٪)		-5%	٪0		-4%

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.7 الاستثمارات

134. انخفضت الاستثمارات السنوية التي تقوم بها الصناعة الوطنية لإنتاج المنتوج المشابه بنسبة 24٪ بين عامي 2017 و2019 وزادت مرة أخرى بمقدار 598 نقطة مئوية بين الفصلين الأول من عامي 2019 و2020. بشكل عام كان الهدف الأساسي من هاته الاستثمارات التي قامت بها الصناعة تحسين جودة المنتوج، وتعزيز الكفاءة، وتطوير منتوجات وعمليات جديدة، بالإضافة الى تحسين السلامة الصناعية. بحيث لم تؤد إلى زيادة الطاقة الإنتاجية التي ظلت مستقرة خلال الفترة المذكورة (انظر الطاقة الإنتاجية، الجدول 12).

الجدول 17استثمارات الصناعة الوطنية

ه	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
الاستثمارات (درهم مغربي)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	0	76	100	698
تطور (٪)		-100%	-24%		٪598

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.8 عائدات الاستثمار

135. شهدت عائدات الاستثمار انخفاضًا كبيرًا بنسبة 343٪ بين عامي 2017 و2018، ثم زيادة طفيفة بنسبة 7٪ بين عامي 2018 و 2019. ثم أظهر هذا المعدل ارتفاعًا بنسبة 97٪ في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019.

136. بناءً على التحليل أعلاه، ونتيجة للزيادة العامة في التكاليف المرتبطة بانخفاض حجم المبيعات، لم تتمكن الصناعة الوطنية من الوصول إلى عتبة الربحية للاستثمارات حيث أن العائد على الاستثمار يظهر قيمة سلبية على مدار الفترة بأكملها.

الجدول 18عائد استثمار الصناعة الوطنية

	2017	2018	2019	2019 (النصف	2020 (النصف
عائد الاستثمار (٪)[7]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	(100)	(443)	(413)	(100)	(3)
تطور (٪)		-343%	٪7		٪97

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.9 تدفقات السيولة

137. وفقا لبيانات الصناعة الوطنية، فإن تدفق السيولة يعاني من عجز. حيث تميز صافي تدفق السيولة من الأنشطة التشغيلية بزيادة العجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير (2017-2019). استقر الأخير في ما يقرب من[redacted]. درهم مغربي في عام 2017. وصلوا تقريبا[redacted]درهم مغربي في عام 2019 ، قبل أن يتحسن بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من عام 2020 لكن مع البقاء سالبًا. وهذا يشير إلى أن الصناعة الوطنية واجهت صعوبات في تعبئة رؤوس الاموال.

[7] العائد على الاستثمار = التدفق النقدي التراكمي / الإنفاق الاستثماري، تم تقدير الاستثمارات في بداية كل سنة مالية.

الجدول 19: تدفق السيولة في الصناعة الوطنية

	2017	2018	2019	2019 (النصف الأول)	2020 (النصف الأول)
التدفق النقدي (1000 درهم مغربي)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	(100)	(20)	(33)	(100)	(5)
تطور (٪)		٪343	٪64		٪95

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.10 النمو

138. انخفض الاستهلاك الوطني بنسبة 3٪ خلال الفترة المذكورة (2017-2019) وبنسبة 46٪ بين 2019 (النصف الاول) و2020 (النصف الاول). كما انخفض حجم مبيعات الصناعة الوطنية بنسبة 43٪ بين 2019 (النصف الاول) و2020 (النصف الاول). بالإضافة إلى ذلك، سجلت الواردات التي منشؤها البلدان المعنية زيادة بنحو 125٪ خلال الفترة (2017-2019)، وانخفاض بنسبة 31٪ بين النصفين الاولين لعامي 2019 و2020.

139. خلال الفترة المذكورة، لا يبدو أن الحصة السوقية ومبيعات الصناعة الوطنية قد تطورت على منحى تصاعدي، حيث فقدت بشكل مطرد حصتها في السوق لصالح الواردات.

5.2.3.11 الربحية

140. على الرغم من جهود الصناعة الوطنية لتحسين ربحيتها والحد من الضرر الذي يظهره انخفاض تكاليف الإنتاج، هاته الأخيرة كانت تقع عند مستويات منخفضة بشكل غير طبيعي مرتبطة بانخفاض كبير بين النصف الأول من عام 2019 وعام 2020، ما يؤكد الصعوبات المالية. التي يواجهها المنتوج المحلي بسبب المنافسة من الواردات المغرقة.

141. في الختام، تظهر البيانات بداية ضرر مهم، والوضعية الهشة للغاية بالنسبة للصناعة الوطنية. مع العلم أن هذا الضرر لا يمكن الا أن يتفاقم.

الجدول 20: ربحية الصناعة الوطنية

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
الربحية (1000 درهم مغربي)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	(100)	(63)	13	(100)	(1019)
تطور (٪)		-163%	-79%		٪920

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

5.2.3.12 أهمية هامش الإغراق

142. كما هو مبين في الفقرة 4.4، فإن هوامش الإغراق الموجودة أعلى بكثير من مستوى الحد الأدنى.

143. وبالمثل، مع الأخذ في الاعتبار حجم وأسعار الواردات ذات منشأ البلدان المعنية، فإن تأثير حجم هوامش الإغراق على الصناعة الوطنية لا يمكن إهماله.

144. وبالفعل بلغ حجم الإغراق المسجل للدول موضوع الإغراق خلال عام 2019 والنصف الأول من عام 2020 مبلغاً قدره [redacted]. درهم مغربي، أو 18٪ من حجم مبيعات الصناعة الوطنية خلال نفس الفترة.

5.2.3.13 استنتاج بشأن تحليل الضرر

145. أتاح فحص العناصر ملاحظة أن العوامل التي تم تحليلها تظهر علامات الضرر بين عامي 2017 و2018 والتي تفاقمت ابتدأ من عام 2019 حيث أظهرت خلاله المؤشرات تدهورًا أكثر وضوحًا.

146. كان للواردات المذكورة أعلاه تأثير على الأسعار التي تفرضها الصناعة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لحاجة الصناعة الوطنية إلى تعديل أسعارها من أجل استيعاب الخسائر، فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى حدوث انخفاض في الأسعار.

147. تدهور الوضع المالي للصناعة الوطنية، وفق المؤشرات الاقتصادية والمالية، بشكل ملحوظ خلال الفترة قيد الفحص.

148. ويترتب على الاعتبارات السابقة أن الصناعة الوطنية في وضع هش للغاية وأنها معرضة بشكل خاص لواردات موضوع الإغراق من الصين ومصر والأردن. يوفر الوضع الحالي للصناعة الوطنية إطارًا يمكن للوزارة من خلاله الحكم على ما إذا كانت واردات الإغراق الوشيكة ستؤثر على حالة الصناعة الوطنية وإلى أي مدى.

5.3 التهديد بالضرر

149. من أجل تقييم التهديد بالحاق الضرر للصناعة الوطنية من طرف واردات السجاد المغرق من البلدان المذكورة أعلاه، أجرت الوزارة تحليلاً لمؤشرات الضرر الرئيسية المتوقعة خلال الفترة (2020-2021).

150. على ضوء ما سبق، تم تحليل المعلومات التي تم طلبها في الاستمارات المرسلة إلى الصناعة الوطنية وجميع العناصر الأخرى المقدمة من الأطراف. على هذا الأساس، تم إثبات الحقائق التالية:

5.3.1 التطور المحتمل لحجم الواردات المغرقة

5.3.1.1 التطور المحتمل لحجم الواردات بشكل مطلق

151. تميزت الواردات من البلدان موضوع الإغراق بزيادة قدرها 125٪ خلال الفترة المذكورة (2017-2019). من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي في الزيادة بنسبة 54٪ خلال فترة 2020 و2021.

الجدول 21 حجم الواردات من السجاد الميكانيكي

	2020 *	2021 **	2020 (النصف الاول) *	2021 (النصف الاول) *	2021 (النصف الثاني) **
الواردات (البلدان المعنية (م 2)	**1 483 870**	**2 286 126**	**865 378**	**113 663**	**113 663**
بالمؤشرات (2020 = 100)	100	154	100	132	132
تطور	-	٪54		٪32	٪0

المصدر: بيانات من مكتب الصرف *: تمت ملاحظته **: تقديري (متوقع)

5.3.1.2 التطور المحتمل لحجم الواردات المغرقة مقارنة بالإنتاج الوطني والاستهلاك

152. سيزيد الاستهلاك الوطني للسجاد الميكانيكي بنسبة 25٪ خلال الفترة (2020 و2021)، ثم بنسبة 73٪ بين النصف الأول من عام 2020 وعام 2021. أخيرًا، سيتدهور الاستهلاك المذكور بنسبة 4٪ خلال النصف الثاني من عام 2021. .

153. اعتمادًا على تطور الاستهلاك، يمكن أن تزيد الحصة السوقية للواردات المغرقة بنسبة 23٪ بين عامي 2020 و2021، نظرًا للتوسع الهائل الذي ظهر خلال الفترة (2017-2019). وبالمثل، ستستمر حصة الواردات في إنتاج الصناعة الوطنية في الزيادة بين عامي 2020 و2021 بمعدل 44٪.

154. يوضح التحليل أعلاه للتطور المحتمل للاستهلاك والواردات المغرقة ومؤشرات الضرر الرئيسية لفترة التحقيق، أن استهلاك الواردات مقارنة باستهلاك الإنتاج الوطنية يتزايد بدرجة كبيرة وأنه من المتوقع أن يستمر هذا التطور في المستقبل القريب.

الجدول 22 الواردات المغرقة نسبة إلى الإنتاج والاستهلاك المحلي

	2020 *	2021 **	2020 (النصف الاول) *	2021 (النصف الاول) **	2021 (النصف الثاني) **
الواردات (البلدان المعنية) (م 2)	**1 483 870**	**2 286 126**	**865 378**	**113 663**	**113 663**
الإنتاج (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
الاستهلاك القومي (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2020 = 100)	100	125	100	173	166
تطور (٪)	-	٪25	-	٪73	-4%
الواردات (البلدان المعنية) بالنسبة للإنتاج الوطني (٪)	**[74%-94%]**	**[111%-131%]**	**[140%-160%]**	**[139%-159%]**	**[92%-112%]**
بالمؤشرات (2020 = 100)	100	144	100	99	68
تطور (٪)		٪44		0%	٪-32
الواردات (البلدان المعنية) بالنسبة للاستهلاك الوطني (٪)	**[7%-27%]**	**[11%-31%]**	**[19%-39%]**	**[10%-30%]**	**[11%-31%]**

بالمؤشرات (2020 = 100)	100	123	100	72	75
تطور (٪)	-	٪23	-	٪-10	٪4

المصدر: بيانات من الصناعة الوطنية ومكتب الصرف *: تمت ملاحظته **: تقديري (متوقع)

5.3.2 تأثير الواردات المغرقة على أسعار السجاد المنتج محلياً

5.3.2.1 انخفاض أسعار بيع السجاد المنتج محلياً

155. بناءً على البيانات الواردة في الجدول التالي، من المتوقع أن يرتفع متوسط أسعار الوحدات في صناعة السجاد الميكانيكي المحلي زيادة طفيفة بنسبة 4٪ خلال عامي 2020 و2021. وبعد ذلك، من المرجح أن تشهد هذه الأسعار انخفاضًا نسبيًا بنسبة 11٪ مع النصف الأخير من عام 2021.

156. ومع ذلك، سترتفع تكلفة الإنتاج بنسبة 5٪ بين 2020 و2021، بينما ينخفض هامش الوحدة بنسبة 51٪ خلال نفس الفترة. يجب أن ينخفض هامش الوحدة هذا بنسبة 53٪ في النصف الثاني من عام 2021.

157. في الختام، فإن التأثير السلبي للأسعار المنخفضة للغاية للواردات المغرقة ذو شقين: من المحتمل أن يؤدي الفارق الكبير في الأسعار إلى تحول نحو تخفيض لأسعار الصناعة الوطنية وبالتالي يكون له تأثير سلبي على الأحجام. في الحالة الحالية ومع الأخذ في الاعتبار تخفيض الاسعار الملحوظ، يجب أن يكون الضرر الناجم خطيرًا وفقًا للتنبؤات.

الجدول 23: أسعار السجاد الميكانيكي

	2020 *	2021 **	2020 (النصف الاول) *	2021 (النصف الاول) **	2021 (النصف الثاني) **
متوسط سعر بيع الوحدة في السوق المحلي (درهم مغربي / م 2)					
بالمؤشرات (2020 = 100)	100	104	100	102	91
تطور (٪)		٪4		٪2	-11%
تكلفة الإنتاج (درهم مغربي / م 2)					
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	105	100	88	79
تطور (٪)		٪5		-12%	-10%
هامش الوحدة (درهم مغربي / م 2)					
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	49	(100)	11	5
تطور (٪)		-51%		٪89	-53%
تكلفة الإنتاج / سعر البيع (٪)					
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	101	100	87	87
تطور (٪)		٪1		-14%	٪1

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية *: تمت ملاحظته **: تقديري (متوقع)

5.3.3 تأثير الواردات المغرقة على حالة الصناعة المحلية للسجاد

5.3.3.1 الإنتاج، الطاقة الإنتاجية ومعدل استغلالها

158. فيما يتعلق بإنتاج السجاد الميكانيكي للصناعة الوطنية، من المتوقع أن يسجل ارتفاع طفيف بنسبة 7٪ بين عامي 2020 و2021، وبالمثل في الطاقة الإنتاجية، سيظل معدل استخدام هذه الطاقة مستقرًا خلال الفترة موضوع الدراسة.

الجدول 24معدل استخدام الطاقة الإنتاجية والقدرة للصناعة الوطنية

	2020 *	2021 **	2020 (النصف الاول) *	2021 (النصف الاول) **	2021 (النصف الثاني) **
الإنتاج (م 2)					
بالمؤشرات (2020 = 100)	100	107	100	133	195
تطور (٪)		**٪7**		**٪33**	**٪47**
الطاقة الإنتاجية (م 2)					
بالمؤشرات (2020 =	100	107	100	95	119
تطور (٪)		**٪7**		**-5%**	**-26%**
معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (٪)	[٪45 -٪51]	[٪45 -٪51]	[٪30 - ٪40]	[٪35 -٪49]	[٪45 -٪55]
بالمؤشرات (2020 =	100	100	100	140	164
تطور (٪)		**٪0**		**٪40**	**٪17**

المصدر: بيانات من الصناعة الوطنية *: تمت ملاحظته **: تقديري (متوقع)

5.3.3.2 حجم المبيعات والحصة السوقية للصناعة الوطنية

159. تشير البيانات المتعلقة بحجم المبيعات إلى زيادة محتملة بنسبة 6٪ بين عامي 2020 و2021. وسيشهد حجم المبيعات نفسه زيادة بنسبة 28٪ خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة بعام 2020 (النصف الاول) و37٪ عن عام 2021 (النصف الثاني).

160. من المتوقع أن تستمر الصناعة الوطنية في إظهار انخفاض بنسبة 15٪ في حصتها السوقية لصالح الواردات المغرقة من البلدان قيد المراجعة خلال نفس الفترة. ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة الواردات من البلدان قيد التحقيق.

161. وبالتالي، يُستنتج مؤقتًا على ضوء ما سبق، أن تدهور حالة الصناعة الوطنية من المحتمل أن يحدث في حالة حدوث مزيد من التراجع في مبيعاتها بسبب دخول الواردات المغرقة إلى السوق المحلية المغربية.

الجدول 25 المبيعات وحصة السوق من الصناعة الوطنية

	2020 *	2021 **	2020 (النصف الاول) *	2021 (النصف الاول) **	2021 (النصف الثاني) **
المبيعات (السوق المحلي) (م 2)					
بالمؤشرات (2020 = 100)	100	106	100	128	175
تطور (٪)		٪6		٪28	٪37
الحصة السوقية للصناعة المحلية في الاستهلاك المحلي (٪)					
بالمؤشرات (2020 = 100)	**100**	**85**	100	70	99
تطور (٪)		**-15%**		**-30%**	**٪43**

المصدر: بيانات من مكتب الصرف والصناعة الوطنية *: تمت ملاحظته **: تقديري (متوقع)

5.3.3.3 النمو

162. بحسب البيانات الواردة أعلاه، سجل الاستهلاك الوطني زيادة محتملة بنسبة 25٪ خلال الفترة المذكورة (2020-2021) و84٪ مقارنة بالفصول الأولى من نفس الفترة. من ناحية أخرى، يمكن أن ينخفض هذا الاستهلاك بنسبة 4٪ خلال النصف الثاني من عام 2021.

163. يمكن أن يزداد حجم مبيعات الصناعة الوطنية خلال الفترة (2020-2021) بنسبة 6٪. ومن بين أمور أخرى، من المتوقع أن تنخفض حصة الصناعة الوطنية في السوق بنسبة 15٪، بسبب الضغط المتزايد من الواردات المغرقة.

164. أخيرًا، لا يمكن تفسير الانخفاض في مؤشرات نمو الصناعة الوطنية إلا من خلال التأثير السلبي للواردات المغرقة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التحول التصاعدي في الاستهلاك المحلي، المرتبط بخسارة حصص الصناعة الوطنية لصالح الواردات المغرقة.

5.3.3.4 الربحية

165. بحسب البيانات التي قدمتها الصناعة الوطنية، فمن المتوقع أن تنخفض ربحية هاته الأخيرة بشكل مفرط بنسبة 56٪ بين عامي 2020 و2021، مع انخفاض ملحوظ بين أول فصلين من نفس الفترة، فضلاً عن انخفاض بنسبة 72٪. خلال فترة الفصل الثاني لعام 2021.

166. من ناحية أخرى، يمكن ملاحظة أن تطبيق الأسعار المنخفضة سيسمح للصناعة الوطنية بالتنافس مع الواردات المغرقة ولكن سيمنع تطور نشاطها بالنظر إلى تحرير هامش سلبي كما هو موضح في الجدول أدناه. يمكن أن يؤدي هذا التدهور المستمر إلى تفاقم المصاعب التي تعاني منها الصناعة الوطنية.

167. من ناحية أخرى، فإن زيادة الأسعار لتغطية التكاليف ستعرض للخطر القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وستسمح كذلك للواردات المغرقة بامتصاص حصتها في السوق.

168. في الختام، فإن العلاقة غير المتكافئة بين أسعار الواردات المغرقة والإنتاج المحلي تتطلب إعادة التوازن من أجل منع إنتاج آثار سلبية إضافية ضد الصناعة الوطنية.

الجدول 26ربحية الصناعة الوطنية

	2020 *	2021 **	2020 (النصف الاول) *	2021 (النصف الاول) **	2021 (النصف الثاني) **
الربحية (1000 درهم مغربي)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	44	(100)	7	2
تطور (٪)		-56%		-107%	-72%

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية *: تمت ملاحظته **: تقديري (متوقع)

5.3.3.5 استنتاج بشأن التهديد بالحاق الضرر

169. يوضح تحليل بيانات حالة الصناعة الوطنية على أساس مستقبلي بعض الانتعاش للمؤشرات في عام 2021 مقارنة بعام 2020. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بنسبة 7٪ والمبيعات بنسبة 6٪ مع الحاجة إلى زيادة الواردات. 54٪

170. تدل هذه الملاحظة على أن الضرر الذي بدأ يتشكل في عامي 2019 و2020، سيزداد في عام 2021 وما بعده.

171. وبالتالي، يؤدي تحليل الضرر إلى استنتاج مفاده أن الصناعة الوطنية عانت من بداية للضرر بالإضافة الى تهديد بالحاق الضرر.

6 تحديد وجود علاقة سببية بين الواردات المغرقة والتهديد بالحاق الضرر

172. فيما يتعلق بتحديد وجود علاقة سببية، تنص أحكام المادة 14 من القانون 09-15 على ما يلي:

"يتم إثبات علاقة سببية بين واردات المنتوج المعني والضرر بقطاع إنتاج وطني على أساس دراسة جميع عناصر الإثبات المتوفرة، ولاسيما العوامل الأخرى المعروفة غير واردات المنتوج المعني التي من شأنها أن تكون قد ألحقت في الوقت نفسه ضررا بقطاع إنتاج وطني. ولا ينسب الضرر الناجم عن هذه العوامل الأخرى إلى واردات المنتوج المعني."

173. وبالمثل، تنص المادة 22 من المرسوم رقم 645-12-2على ما يلي:

"تتضمن العوامل المعروفة الأخرى غير واردات المنتوج المعني المشار إليها في المادة 14 من القانون رقم 15.09، خصوصا:

أ-انكماش الطلب أو تغييرات في أنماط الاستهلاك؛

ب-حجم وأسعار الواردات التي لم يتم بيعها بأسعار الإغراق أو لم تستفيد من دعم؛

ج-الممارسات التجارية التقييدية للمنتجين الأجانب والمنتجين الوطنيين؛

د-المنافسة بين المنتجين الأجانب والمنتجين الوطنيين وبين المنتجين الوطنيين فيما بينهم؛

ه-تطور التقنيات المرتبطة بإنتاج وتسويق المنتوج المعني بالنظر إلى التقنيات المستعملة بالنسبة للمنتوج الوطني المشابه؛

و-النتائج التصديرية لقطاع الإنتاج الوطني؛

ز-إنتاجية قطاع الإنتاج الوطني؛ و

ح-العوامل الأخرى التي يمكن لأحد الأطراف المعنية إثارتها خلال التحقيق باعتبارها سببا في إلحاق الضرر أو التهديد بإلحاقه."

174. وهكذا، شرعت الوزارة، أولاً، في فحص الصلة بين واردات السجاد المغرقة وخطر الضرر. بعد ذلك، تم فحص العوامل المعروفة، بخلاف الواردات التي تم إغراقها، بهدف تحديد ما إذا كانت هذه العوامل ستسبب تهديدًا بالضرر الذي لا يمكن أن يُعزى إلى الواردات المغرقة.

6.1 تأثير الواردات المغرقة

175. وبعد تحليل البيانات التي تم جمعها، أشارت الوزارة إلى أن الواردات المغرقة من الدول المعنية زادت خلال الفترة 2017-2019، ثم انخفضت بين 2019 (ن1) -2020 (ن1). كان لهذه الواردات تأثير سلبي على الصناعة المحلية.

176. وبالفعل، من الواضح أنه خلال الفترة التي تمت دراستها، قفزت الحصة السوقية للواردات المغرقة بشكل كبير على حساب الصناعة المحلية التي لم تتمكن حصتها السوقية من الزيادة بنفس النسبة.

<u>الجدول 27</u>: الحصة السوقية للصناعة المحلية والبلدان ذات الصلة والبلدان الأخرى

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
الحصة السوقية للبلدان المعنية	[0-16]%	[5-21]%	[11-27]%	[12-28]%	[17-33]%
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	169	238	100	127
تطور (٪)	-	٪69	٪41	-	٪27
الحصة السوقية من الصناعة المحلية	[0-26]%	[4-20]	[5-31]%	[5-31]%	[6-32]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	124	135	100	105
تطور (٪)	-	٪24	٪9	-	٪5
الحصة السوقية للبلدان الأخرى	[53 ٪-72 ٪]	[50 ٪-61٪]	[40 ٪-52 ٪]	[46 ٪-55 ٪]	[٪55-60 ٪]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	84	69	100	115
تطور (٪)		٪-16	٪-17		٪15

المصدر: بيانات من مكتب الصرف والصناعة الوطنية

177. لذلك نجحت هذه الواردات في الهيمنة على السوق المغربية من خلال استبعاد ليس فقط الصناعة المحلية ولكن أيضًا الواردات من البلدان الأخرى التي شهدت حصتها في السوق انخفاضًا متتاليًا خلال الفترة 2017-2019، ثم انتعشت في النصف الأول من عام 2020. مقارنة بذلك عام 2021، دون العودة إلى مستواه في البداية.

178. وأشار أحد المصدرين في ملاحظاته، من جهة، إلى أن الزيادة في الواردات تتزامن مع الأداء الإيجابي للصناعة المحلية، والتي من المتوقع أن تستمر في تحسين أدائها في المستقبل، وأن الواردات من الأردن قد زادت في تدفق تجاري طبيعي ولم يؤثر على حجم الإنتاج والمبيعات للصناعة المحلية من ناحية أخرى.

179. ورداً على ذلك، ترى الوزارة أن الادعاءات القائلة بأن الزيادة الكبيرة في الواردات تزامنت مع تحسن في حالة الصناعة المحلية لا يمكن قبولها. في الواقع، بحيث أدت الزيادة الكبيرة في الواردات إلى إضعاف شديد للصناعة المحلية التي، على الرغم من زيادة الإنتاج والمبيعات، لم تكن قادرة على الاستفادة بشكل كامل من انتعاش السوق بعد إجراءات التعديل الانتقالي المتخذة ضد تركيا واضطرت إلى الحفاظ على مستوى منخفض للغاية للأسعار من أجل تحسين أحجامها. على الرغم من كل هذه الجهود، دخلت الواردات المغرقة إلى السوق المغربية بقوة، وزادت بشكل ملحوظ واستحوذت على العديد من حصص السوق، مع تأثير سلبي على أسعار الصناعة المحلية. إن الادعاء بأن الزيادة في الواردات تتزامن مع الأداء الإيجابي هو بالتالي نهج غير مكتمل للتطورات في السوق المغربي.

180. كما أنه من غير الصحيح أن الواردات المعنية قد خضعت لتدفق عادي أو طبيعي للتجارة، بحيث لا يعكس تطور أسعار الصناعة المحلية سوى تطور تكاليفها. في الواقع، في سياق التدفقات التجارية العادية والطبيعية، كان بوسع الصناعة المحلية أن تحافظ على أسعارها عند مستويات تضمن ربحية كافية. ومع ذلك، فإن الواردات المغرقة، والتي تنبع أساسًا من التدفقات التجارية غير العادية وغير العادلة، حالت على وجه التحديد دون الحفاظ على الأسعار وشوهت المنافسة في السوق المغربية، مما يبرر الزيادة الكبيرة في أحجام الواردات من الصين ومصر والأردن وحصتها السوقية في المغرب.

6.2 تأثير العوامل الأخرى

6.2.1 تأثير الواردات من دول أخرى

181. تظهر إحصاءات مكتب الصرف أن الواردات من الدول الأخرى انخفضت بنسبة 23٪ بين عامي 2017 و2018، ثم بنسبة 12٪ بين عامي 2018 و2019. وأخيرًا، أظهرت هذه الواردات انخفاضًا بنسبة 39٪ خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

182. وتشير الوزارة في هذا الصدد إلى أن هذه الواردات شهدت، خلال الفترة 2017-2019، انخفاضًا بنسبة 33٪، فيما سجلت واردات الدول المعنية، خلال نفس الفترة، ارتفاعًا بنسبة 125٪. من ناحية أخرى، شهدت الواردات في عام 2020 انخفاضًا من جميع البلدان، وهو بالطبع بسبب الوضع الخاص لـ كوفيد -19 الذي شهده العام المعني.

183. وبالمثل، ارتفعت حصة السوق للدول المعنية بنسبة 138٪ بين عامي 2017 و2019، بينما انخفضت حصة الدول الأخرى بنسبة 31٪ خلال نفس الفترة. كما زادت الحصة السوقية للدول المعنية خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 27٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 مقابل زيادة بنسبة 15٪ للواردات من الدول الأخرى خلال نفس الفترة.

184. فيما يتعلق بأسعار الوحدات، تظهر بيانات الواردات من البلدان الأخرى أنها صنعت بأسعار أعلى بكثير من تلك المتعلقة بالواردات من البلدان المعنية.

185. وجاء في التعليقات التي تلقتها الوزارة أن الواردات من الدول الأخرى تضغط على الصناعة المحلية، بما في ذلك الواردات من تركيا التي زادت بين عامي 2015 و2017، مما أضعف الصناعة المحلية، والتي خضعت لتدابير انتقالية تم اتخاذها في عام 2018 كجزء من اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا. تشير التعليقات إلى أن دول أخرى مثل بلجيكا والصين، تصدر كميات كبيرة من السجاد.

186. ورداً على ذلك، تشير الوزارة إلى أن إحصاءات الواردات تظهر بوضوح أن الواردات من الدول التي لم يتم التحقيق فيها، لا تساهم في الإضرار بالصناعة المحلية لأن هذه الأحجام آخذة في الانخفاض ومتوسط سعرها أعلى بكثير من متوسط سعر الواردات موضوع التحقيق.

187. فيما يتعلق بالواردات من تركيا، فقد انخفضت بشكل كبير بين عامي 2017 و2019. في حين أنه من الصحيح أن الواردات التركية تسببت في صعوبات للصناعة المحلية بين عامي 2015-2017. إن تدابير التعديل الانتقالي المعتمدة في عام 2018 عالجت أي خطر بالضرر الذي قد يكون بسبب الواردات التركية. على أي حال، فإن حقيقة أن هاته الاخيرة أضعفت الصناعة المحلية بين عامي 2015 و2017 لا تمنع حقيقة أن خطر الضرر المادي يحدث الآن بسبب الواردات من الصين ومصر والأردن.

188. كما تشير الوزارة إلى أن الواردات من بلجيكا، التي ظلت مستقرة على نطاق واسع بين عامي 2017 و2019، لا تزال أقل في عام 2019 مما كانت عليه في عام 2017.

189. علاوة على ذلك، يظل متوسط أسعار الواردات من تركيا وبلجيكا أعلى من متوسط أسعار الواردات موضوع التحقيق.

190. أما بالنسبة للواردات من الصين، فتذكّر الوزارة بأنها تدخل في إطار منهجية تحليل الواردات المعتمدة في هذا التحقيق.

191. وبناءً على هذه النتائج، ترى الإدارة أنه من غير المناسب عزو الضرر والتهديد بالضرر المادي الذي تتعرض له الصناعة المحلية إلى الواردات من البلدان الأخرى.

6.2.2 تأثير الانكماش في الطلب أو التغيرات في نمط الاستهلاك

192. وبحسب البيانات المتوفرة للوزارة فقد انخفض الاستهلاك الوطني خلال الفترة من 2017 إلى 2019. وبالفعل كما هو مبين في الجدول أدناه، انخفض الاستهلاك الوطني بنسبة 8٪ خلال الفترة من 2017 إلى 2018، ثم ارتفع بشكل طفيف بنسبة 6٪. في عام 2019. وبالمثل، تم تسجيل انخفاض كبير بنسبة 46٪ مرتبط بالوضع الخاص لعام 2020 خلال النصف الأول من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

الجدول 28: الاستهلاك وحصة السوق

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
الاستهلاك الوطني (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	93	99	100	54
تطور (٪)	-	-7%	7%	-	٪-46
نسبة الواردات من البلدان المعنية في الاستهلاك الوطني٪	**[0٪-16٪]**	**[6٪-22٪]**	**[12٪-28٪]**	**[12٪-28٪]**	**[18٪-34٪]**
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	169	238	100	127
تطور (٪)		%69	%41		%27
نسبة الصناعة المحلية في الاستهلاك المحلي	[4%-24]	[7%-27]	[9%-29%]	[8%-28%]	[9%-29%]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	124	135	100	105
تطور (٪)	-	24٪	9٪	-	5٪

المصدر: بيانات من مكتب الصرف والصناعة الوطنية

193. وموازاة مع هذا الانخفاض في الاستهلاك، تمكن المستوردون من البلدان المعنية من زيادة حصتهم في السوق بشكل كبير على حساب الصناعة المحلية. وشهدت الأخيرة زيادة حصتها في الاستهلاك الوطني بنسبة 35٪ مقابل 138٪ للواردات المغرقة. وبالمثل، شهد النصف الأول من عام 2020 زيادة بنسبة 27٪ للواردات المغرقة مقابل زيادة طفيفة بنسبة 5٪ للصناعة المحلية.

194. علاوة على ذلك، وبسبب وجود الواردات بأسعار إغراق، لم يتمكن المنتج المحلي من تطوير حصته في السوق بشكل مرض. استمرت الصناعة المحلية في الأداء الضعيف مقارنة بالواردات المغرقة التي حققت حصة في السوق مماثلة للصناعة المحلية بين عامي 2017 و2019.

195. وبالتالي، بالنسبة للوزارة، لا يمكن بأي حال تفسير الضرر والتهديد بالضرر المادي الذي تتعرض له الصناعة المحلية من خلال تطور الطلب، حيث إن تطور حصص السوق في البلدان المعنية، أضر بشكل واضح بالصناعة المحلية خلال الفترة التي تم تحليلها.

6.2.3 تأثير الممارسات التجارية التقييدية للمنتجين الأجانب والمحليين والمنافسة بين هؤلاء المنتجين أنفسهم

196. ولم تجد الوزارة من المعلومات التي توفرت لها أثناء التحقيق أي مؤشر على وجود ممارسات تقييدية بين المنتجين الأجانب والمنتجين المحليين غير الواردات المغرقة. العرض في السوق وفير للغاية وهناك العديد من الأطراف الفاعلة، إما كمنتجين أو مستوردين ولا يمتلك أي منها، بشكل فردي، حصة سوقية مهيمنة للتمكن من تفعيل ممارسات مناهضة للمنافسة.

6.2.4 تأثير التغيرات في تقنيات الإنتاج والتسويق

197. فيما يتعلق بتطوير التقنيات المتعلقة بالإنتاج والتسويق، لوحظ خلال زيارات التحقق، أن الصناعة المحلية لديها أدوات إنتاج حديثة وفعالة من الناحية التكنولوجية.

198. لذلك، تعتبر الوزارة أن عامل التطور التكنولوجي المتعلق بالإنتاج والتسويق لا يمكن أن يشكل، في هذه الحالة، سببًا لخطر الضرر الذي تتعرض له الصناعة المحلية.

6.2.5 أداء التصدير للصناعة الوطنية

199. كما هو مبين في الجدول أدناه، صدرت الصناعة المحلية خلال الأعوام من 2017 إلى 2020 كميات غير مستقرة ولكنها تظل غير مهمة نسبيًا وتمثل حصة محدودة جدًا في نشاطها.

200. وفي هذا الصدد، ورد في تعليقات الجهات المعنية أن الصناعة المحلية زادت صادراتها في عام 2019 بنسبة 75٪ مقارنة بعام 2017. ورداً على ذلك، تشير الوزارة إلى أن الصادرات مثلت 0.10٪ من أحجام إنتاج الصناعة المحلية في عام 2019. هذه الأحجام هامشية وليس من المحتمل أن تؤثر على الوضع الضار للصناعة المحلية. وعلى أية حال، فإن الزيادة في الصادرات لم تتزامن مع انخفاض المبيعات في السوق المحلي، بحيث لم يتم تحويل أحجام الصادرات من السوق المحلية. لذلك، فإن الزيادة في الصادرات لا تبرر خطر الضرر الذي تتعرض له الصناعة المحلية.

201. لذلك، تعتبر الوزارة أن أداء التصدير للصناعة المحلية لا يمكن أن يكون سببًا للضرر وتهديدًا بالحاق ضرر مادي تعاني منه الصناعة المحلية.

الجدول 29: حجم مبيعات الصادرات للصناعة المحلية

	2017	2018	2019	2019 (النصف الاول)	2020 (النصف الاول)
حجم مبيعات الصادرات (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	4	175	100	10
تطور (٪)	-	٪ -96	٪4098	-	٪-90
حجم الإنتاج (م 2)	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	120	112	100	60
تطور (٪)	-	٪20	٪-6	-	٪-40
حصة الصادرات في الإنتاج للصناعة المحلية	[٪0 - ٪0.10]	[٪0 - ٪0.08]	[٪0.07 - ٪0.15]	[٪0.10 - ٪0.21]	[٪0 - ٪0.08]
بالمؤشرات (2017 = 100)	100	3	157	100	17
تطور (٪)	-	٪-97	٪4386	-	٪-84

المصدر: بيانات الصناعة الوطنية

6.2.6 إنتاجية الصناعة المحلية

202. وفيما يتعلق بإنتاجية الصناعة المحلية، تجدر الإشارة إلى أنها زادت تدريجياً خلال الفترة 2017-2018، مع ظهور بوادر تباطؤ في 2019-2020 في النصف الأول من عام 2020.

203. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء الضعيف في الإنتاجية لا يمكن أن يعزى إلى فشل داخلي للشركة. بل يرتبط بانخفاض مستوى الإنتاج اعتبارًا من عام 2019، بسبب المنافسة في السوق المحلية من الواردات المغرقة.

204. كانت الاستثمارات تهدف إلى تحسين الأداء دون أن تؤدي، مع ذلك، إلى زيادة الطاقة الإنتاجية التي ظلت مستقرة خلال الفترة المذكورة (انظر الطاقة الإنتاجية).

6.2.7 تأثير العوامل الأخرى التي قد يثيرها الطرف المعني أثناء التحقيق

205. تشير بعض التعليقات الواردة أثناء التحقيق إلى عوامل تتعلق بالصناعة المحلية من ناحية وعوامل السوق من ناحية أخرى. تحليلهم مفصل أدناه.

6.2.7.1 وجود نقاط ضعف داخلية في الصناعة المحلية

206. وبحسب الملاحظات التي تلقتها الوزارة، فإن الصناعة المحلية تعاني من ضعف داخلي حيث اضطر بعض المنتجين إلى وقف الإنتاج في عام 2017.

207. وردا على ذلك، أوضحت الوزارة أنه لا يوجد في التحقيق ما يثبت أن الصناعة المحلية تعاني من ضعف داخلي. الوضع في عام 2017 مبرر على وجه التحديد من خلال تأثير الواردات التركية. وهذا هو سبب لجوء الوزارة إلى إجراءات التعديل للحد من الواردات التركية. لم تتمكن بعض الشركات من مقاومة المنافسة التركية التي بدأت في التأثير بقوة منذ عام 2012.

208. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة اتخذت إجراءات ضد الواردات من تركيا والتي ألحقت ضرراً كبيراً بالصناعة المحلية، من أجل السماح لهذا الوضع باستعادة مكانته في السوق. ومع ذلك، فقد لوحظ أن تراجع المنتجات التركية تم استبداله في الغالب بمصدرين من مصر والأردن والصين بأسعار إغراق.

209. في هذا السياق، لا تزال الصناعة المحلية تعرف ضررا ومهددة بضرر أكبر إذا استمرت الواردات في الزيادة.

210. وأثارت تعليقات أخرى أن الصناعة المحلية خفضت أسعارها طواعية من خلال تفضيل إنتاجها من أجل تحقيق أرباح من استثماراتها الهامة في أدوات الإنتاج. فيما يتعلق بهذه النقطة، تذكر الوزارة فيما يخص حقيقة أن الصناعة المحلية اضطرت إلى خفض أسعارها هو انعكاس لخطر الضرر وليس سببًا لذلك التهديد بالضرر. وبالفعل، فإن قرار الصناعة المحلية بتفضيل أحجام إنتاجها والتضحية بأسعارها هو نتيجة التأثير السلبي على الأسعار الذي أحدثته الواردات المغرقة. ومع ذلك، فإن هذا القرار لم يمنع زيادة كبيرة في الواردات المغرقة، مما أدى إلى تفاقم الضغط على الأسعار التي تمارسها.

211. وبالتالي، جادلت تعليقات الأطراف المعنية بأن الواردات مرتبطة أيضًا بحقيقة كون الصناعة المحلية غير قادرة على تلبية الطلب، سواء من حيث الكمية (أقل من ربع السوق) أو الجودة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه على الرغم من حقيقة أن الصناعة المحلية لا تستطيع تغطية الطلب المغربي بالكامل، إلا أنها تظل تعمل بحوالي 50 ٪ من طاقتها، وأنها لم تتمكن من زيادة حجم إنتاجها ومبيعاتها إلا من خلال التضحية بالربحية. وبالتالي، فإن الصناعة المحلية لديها قدرة كبيرة يمكن استخدامها لإنتاج المزيد لتلبية نسبة أكبر من الطلب المحلي.

212. وعلى العكس من ذلك، فإن أهمية الطلب المحلي ينبغي، إذا لم تتأثر ظروف السوق بالواردات المغرقة، أن تعزز تنمية الصناعة المحلية ونموها.

6.2.7.2 وجود عوامل أخرى في السوق

213. وأشارت التعليقات الواردة من الأطراف المعنية إلى أن ملف المقال يؤكد أن الطلب موسمي. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الطلب موسمي ليس له أي تأثير على حالة الضرر للصناعة المحلية. من المهم ملاحظة أن السنوات 2017 و2018 و2019 قابلة للمقارنة من حيث الموسمية وأن هذه الموسمية لا تؤثر على وضع الصناعة المحلية.

214. تشير بعض التعليقات إلى أن الصين وتركيا تتنافسان على تخصيص جزء كبير من إجمالي إنتاجهما للتصدير. أولاً، انخفضت الصادرات من تركيا بشكل كبير وزادت الصادرات من الأردن ومصر بشكل كبير أو حتى أكثر من الصادرات الصينية. من هذا الاستنتاج، ليس من المعقول عزو الضرر للمصدرين الأتراك والصينيين واعتبار أن الصادرات المغرقة من الأردن ومصر لم يكن لها أثر ضار. على العكس من ذلك، فإنه يعزز الحجة القائلة بأن الصادرات من الصين، إحدى الدول قيد التحقيق، ستزداد في المستقبل القريب.

215. وبالمثل، أثارت التعليقات أن المستهلكين المغاربة يفضلون استهلاك المنتجات التركية، على الرغم من عدم وجود فرق في الأسعار بينها وبين المنتجات المحلية. أولاً، من المهم ملاحظة أنه لم يتم تقديم أي دليل لإثبات أن المستهلكين يفضلون المنتجات التركية أو أي منشأ آخر. ثانيًا، تؤكد الوزارة مجددًا أن الواردات من تركيا تتراجع باستمرار ولم تتسبب في ضرر للصناعة المحلية خلال الفترة المذكورة كما هو موضح أعلاه.

216. في النهاية، أشارت التعليقات إلى أن الوباء كان له تأثير على الصناعة المحلية. فيما يتعلق بهذه النقطة، تذكر الوزارة أن جزءًا من التقرير يستند إلى الفترة 2017-2019. ومع ذلك، فإن وباء كوفيد -19 لم يبدأ حتى عام 2020. ومع ذلك، بالنسبة للتحليل المتعلق بفترات ما بعد 2019، تؤكد الوزارة أن المؤشرات قد أظهرت بالفعل وجود تهديد بالضرر الذي يواجه الصناعة المحلية. لذلك، فإن جائحة كوفيد -19 لن يؤدي إلا إلى تفاقم الآثار الضارة التي تسببها بالفعل الواردات موضوع الإغراق.

217. علاوة على ذلك، يجب أن نتذكر أنه حتى في ظل وجود الوباء، كان المنتجون الأجانب قادرين على الاستفادة منه بتحسين مؤشراتهم خلال الفترة المعنية كما هو موضح في الفقرات أعلاه، وذلك على وجه التحديد بفضل التشوهات التي أحدثتها الواردات المغرقة.

6.2.8 الاستنتاج على وجود علاقة سببية

218. استنتجت الوزارة مؤقتًا أن الزيادة في الواردات المغرقة قد أدت إلى تدهور حالة الصناعة المحلية، مما شكل سببًا رئيسيًا للضرر والتهديد بالحاق الضرر. وبالمثل، أثبت تحليل العوامل الأخرى أنه لم يكن لها أي آثار سلبية ومباشرة على الصناعة المحلية بحيث تشكل سبباً أكثر أهمية من الواردات من البلدان المعنية.

219. وترى الوزارة أن العلاقة السببية بين الواردات موضوع الإغراق من البلدان المعنية والتهديد بالحاق الضرر الذي تتعرض له الصناعة المحلية قد تم إثباتها مؤقتًا في سياق هذا التحقيق.

7 الاستنتاج العام والتوصية

220. وفقًا للمرحلة الأولية من التحقيق، يتبين بشكل مؤقت أن واردات السجاد ذات منشأ الصين ومصر والأردن هي واردات مغرقة وأنها تسببت في تهديد بإلحاق الضرر بالصناعة المحلية.

221. وكذلك، أظهرت بيانات استيراد السجاد أن واردات السجاد الميكانيكي ارتفعت بنسبة 58٪ بالنسبة لمصر و197٪ للأردن و27٪ للصين بين سنتي 2017 و2018.

222. واستمرت هذه الواردات في الارتفاع خلال الفترة 2018-2019 بزيادة 59٪ لمصر و121٪ للأردن و9٪ للصين. بالمقابل، شهد النصف الأول من سنة 2020 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2019 انخفاضًا بنسبة 16٪ و43٪ و24٪ على التوالي بالنسبة لمصر والأردن والصين. وتجدر الإشارة إلى خصوصية سنة 2020 نظرا لآثار جائحة كوفيد -19 وأن هذه الانخفاضات لا تعكس انتعاش الإنتاج المحلي مقارنة بالواردات.

223. خلال هذه الفترة، شهد الإنتاج الوطني انخفاضًا أكثر وضوحًا من انخفاض الواردات التي سجلت زيادة بصفة نسبية مقارنة بالإنتاج الوطني.

224. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت الواردات في عام 2020 بسبب كوفيد19. وقد تعافى الوضع في عام 2021حيث أنه من المتوقع أن ينمو مستوى الواردات بشكل كبير إلى مستوى عام 2019 والذي يعتبر ملحقا بالضرر.

225. وتتضح هذه التوقعات بالنسبة للواردات تماما حيث تعافى مستوى الواردات المسجلة في النصف الأول من عام 2021 بشكل جيد إلى مستوى مماثل لمستوى النصف الأول من عام 2019.

226. ولذلك، فإن الزيادة الكبيرة في الواردات في عام 2021 وشيكة الوقوع وتستند إلى نتائج فعلية وحقيقية.

227. على ضوء هذه العناصر وبالنظر إلى وضع الصناعة المحلية كما تم تضمينه في هذا التقرير، تعتبر الوزارة أن الشروط المتعلقة بتطبيق تدبير مؤقت لمكافحة الإغراق المنصوص عليها في المادة 23 من القانون 09-15 والمادة 7.1 من اتفاقية مكافحة الإغراق مستوفاة وتوصي بتطبيق رسوم مكافحة الإغراق مؤقتة، وفقًا لأحكام المادة 31 من القانون 09-15 ، وذلك على أساس هوامش الإغراق المحددة أعلاه.

228. يعرض الجدول التالي رسوم مكافحة الإغراق المؤقتة التي سيتم تطبيقها:

الجدول 30: رسوم مكافحة الإغراق المؤقتة

مصدر	رسوم مكافحة الإغراق المؤقتة
المنتجون المصدرون من الصين	144٪
المنتجون المصدرون من مصر	13٪
المنتجون المصدرون من الأردن	9٪